

للقرارات ذات الصلة. ويرحب أيضا بما تعهدت به الجماهيرية العربية الليبية من التزام مواصلة تنفيذ القرارات ذات الصلة عن طريق مواصلة التعاون بغية الوفاء بجميع المتطلبات الواردة فيها. ويشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة روح التعاون التي أبدتها. ويشير المجلس إلى أن التدابير الواردة في القرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) قد علقت ويؤكد من جديد عزمه على رفع تلك التدابير في أقرب وقت ممكن وفقا للقرارات ذات الصلة.

ويعرب المجلس عن امتنانه للأمين العام لجهوده المتواصلة التي يقوم بها في إطار دوره المحدد في الفقرة ٤ من القرار ٧٣١ (١٩٩٢) والفقرة ٦ من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، ويطلب إليه متابعة التطورات المتعلقة بهذه المسألة عن كثب، وتقديم تقرير إلى المجلس وفقا لذلك. ويبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس: (٥١)

يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٧٣١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٨٨٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ و ١١٩٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨. وإلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ويرحب المجلس بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والمقدم لتبليغ للطلب الوارد في الفقرة ١٦ من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣).

ويرحب المجلس بما ورد ذكره في التقرير من تطورات إيجابية وبالتقدم الملموس الذي أحرزته الجماهيرية العربية الليبية امتثالاً

(٥١) S/PRST/1999/22

٨ - الحالة في سيراليون

ويرحب المجلس أيضا بتجديد حكومة سيراليون وعدها، من خلال رئيس المجلس الحاكم المؤقت الوطني، بالالتزام برغبة الشعب، المعرب عنها أثناء المؤتمر، في إجراء الانتخابات في الموعد المقرر. ويلاحظ المجلس أن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة قد أكد أن جميع الترتيبات التقنية اللازمة قد اتخذت لإجراء الانتخابات.

ويكرر المجلس قوله إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المقرر يتسم بأهمية حاسمة لانتقال سيراليون إلى حكم دستوري ديمقراطي. فأى تأخير في إجراء الانتخابات أو أي وقف لهذه العملية يمكن أن يؤدي إلى تناقض دعم المانحين الدوليين لسيراليون، كما يحتمل أن يزيد كثيرا من احتمالات زعزعة الاستقرار وإثارة العنف وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على شعب سيراليون.

ويحذر المجلس كافة الجماعات والأفراد في سيراليون من السعي، بواسطة العنف أو التهيب، إلى عرقلة عملية الانتخابات التي تؤيدها الغالبية العظمى من شعب سيراليون. ويطلب المجلس إلى الحكومة الوفاء بتعهداتها بتهيئة بيئة آمنة وحررة لإجراء الانتخابات.

ويحث المجلس جميع الأطراف على إنهاء العنف في سيراليون. ويرحب المجلس بالاتصالات الأولية بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، ويطلب إلى الجبهة المتحدة الثورية تجديد وقف إطلاق النار والدخول في حوار كامل من أجل السلم دون فرض أية شروط.

المقرر المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة

٣٦٣٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٣٢، المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، بدون اعتراض، البند المعنون "الحالة في سيراليون" (١). ودعا الرئيس (الولايات المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناءً على طلبه، إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس: (٢)

يرحب مجلس الأمن بنتائج اجتماع المؤتمر الاستشاري الوطني الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ وأيد تأييداً ساحقاً قرار الإبقاء على تاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ موعداً لإجراء الانتخابات.

(١) S/PV.3632، الصفحة ٢.

(٢) S/PRST/1996/7

ويرى المجلس أن الظروف التي هيأها اختتام الانتخابات بنجاح في سيراليون تتطلب مضاعفة الجهود لإنهاء القتال في ذلك البلد. وينوه المجلس بالجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام وغيره، ولا سيما حكومة كوت ديفوار، لبلوغ تلك الغاية، وهو يُكرر نداءه إلى جميع الأطراف لإنهاء العنف. ويدعو الجبهة المتحدة الثورية إلى قبول نتيجة الانتخابات والإبقاء على وقف إطلاق النار والدخول في حوار كامل من أجل السلم، دون أي شروط.

ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة سخية للمساعدة في حل المشاكل الإنسانية التي سببها النزاع في سيراليون، وإلى مساعدة حكومة وشعب ذلك البلد في مهمة التعمير التي تواجهها الآن.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في سيراليون وإبقاء المجلس على علم بما يستجد من تطورات هامة.

المقرر المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٧٢٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٢٠، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (إيطاليا)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس:^(٤)

يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه الحار باتفاق السلم الذي وقعته حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وينتهي هذا الاتفاق نزاعاً مريراً نجمت عنه معاناة مروعة لشعب سيراليون. ويشيد المجلس بشجاعة وتصميم جميع أولئك الذين عملوا بلا كلل من أجل تحقيق تلك الغاية. ويعرب المجلس عن الأمل في أن يشجع هذا الاتفاق أولئك الذين يعملون من أجل إحلال السلم في أجزاء أخرى من أفريقيا.

ويثني المجلس بصفة خاصة على الدور الذي قامت به حكومة كوت ديفوار التي كان ما أبدته من التزام وتصميم في رئاستها للمفاوضات بين الطرفين حاسماً في تحقيق هذه النتيجة الناجحة.

(٤) S/PRST/1996/46.

ويعرب المجلس عن استمرار قلقه إزاء الحالة الإنسانية ومعاناة السكان نتيجة للنزاع الدائر في سيراليون، ويطلب المجلس إلى الدول الأعضاء مواصلة توفير المساعدة الإنسانية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

ويثني المجلس على الجهود التي يبذلها الأمين العام للمساعدة على إجراء الانتخابات، ولا سيما إنشاء فريق المراقبين الدوليين المشترك. ويثني أيضاً على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لدعم التحول الديمقراطي وتيسير مفاوضات السلم بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية. ويعرب المجلس عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية وسائر الجهات، بما في ذلك الدول المجاورة لسيراليون، في سعيها إلى إحلال السلم في هذا البلد.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في سيراليون وأن يحيطه علماً بجميع التطورات الهامة.

المقرر المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٤٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٤٣، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى رئيس المجلس (بوتسوانا) بالبيان التالي نيابة عن المجلس:^(٣)

يرحب مجلس الأمن بالانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في سيراليون يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ وبالجملة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٥ آذار/مارس، وهو يهنئ شعب سيراليون على ما أبداه من شجاعة وتصميم على سير الانتخابات رغم الصعوبات والتعطيلات، كما يشيد بجميع الذين أسهموا في إنجاح الانتخابات، ولا سيما لجنة الانتخابات الوطنية المؤقتة ورئيسها، ويشدد المجلس على الأهمية التي يعلقها على الانتقال السلمي إلى الحكم المدني، وهو يُرحب بتعهد رئيس المجلس الحاكم الوطني المؤقت بتسليم السلطة بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ ويطلب إلى جميع المعنيين أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع الرئيس والبرلمان اللذين تم انتخابهما مؤخراً.

ويلاحظ المجلس أن فريق المراقبين الدوليين المشترك الذي قام برصد الجولة الأولى من الانتخابات قد أعرب عن إعجابهِ بالرغبة العارمة لشعب سيراليون في ممارسة حقه الديمقراطي في التصويت للأحزاب والمرشحين الذين يختارهم. وقد فعل ذلك الآن، ويبقى على جميع الجهات المعنية أن تساعد على دعم المكاسب التي تحققت.

(٣) S/PRST/1996/12.

رسالتين: إحداهما من رئيس سيراليون، والأخرى من زعيم الجبهة المتحدة الثورية، مؤرختين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على التوالي، وأعرب عن نيته، رهناً بموافقة المجلس، إيفاد بعثة تقييم إلى سيراليون تضع توصيات بشأن السبل التي يفضلها يمكن للأمم المتحدة مراقبة أحوال السلام في هذا البلد.

وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، المقدم عملاً بالرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الموجهة من رئيس المجلس،^(٨) عكس الأمين العام استنتاجات فريق التقييم الذي زار سيراليون في الفترة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وأورد توصيات الفريق بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى الطرفين في تنفيذ اتفاق أبيدجان^(٩).

وفي الجلسة ٣٧٨١، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (جمهورية كوريا)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(١٠):

يساور مجلس الأمن عميق القلق إزاء الانقلاب العسكري في سيراليون، لا سيما في الوقت الذي تقدم فيه الأمم المتحدة المساعدة إلى عملية المصالحة في ذلك البلد. وهو يعرب بقوة عن استيائه لهذه المحاولة للإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً ويدعو إلى إعادة إقرار النظام الدستوري فوراً. ويحيط المجلس علماً ببلاغ الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها، المؤرخ

ويشيد المجلس أيضاً بالدعم الذي قدمه للمفاوضات المبعوث الخاص للأمين العام، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، والكمونولث، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المنظمات والبلدان المجاورة.

ويواصل المجلس متابعة التطورات التي تستجد في سيراليون باهتمام شديد. فاتفق السلم خطوة أولى أساسية نحو تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير. وسيواصل المجلس تقديم الدعم لإقرار السلم وإقامة الديمقراطية في سيراليون. ويلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى القيام بعملية ناجحة من أجل تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وهو على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في هذه العملية. ويشدد على أهمية بذل جهد دولي منسق للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في سيراليون وأن يبقي المجلس على علم بأية تطورات هامة أخرى.

المقرر المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨١): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٥)، أحاط الأمين العام المجلس علماً بالمشاورة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا: المبادرات السياسية والإنمائية، المعقودة في نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

وبرسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام^(٦)، أحال ممثل سيراليون وثيقة معنونة "اتفاق السلام بين حكومة جمهورية سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون"، موقعة في أبيدجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وبرسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٧)، أحال الأمين العام

(٨) S/1996/1050.

(٩) S/1997/80 و Add.1.

(١٠) S/PRST/1997/29.

(٥) S/1996/1043.

(٦) S/1996/1034.

(٧) S/1996/1049.

على السلطة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ تنذر "بعواقب خطيرة" على السلم والاستقرار في سيراليون وعلى العملية السياسية والنظام الدستوري في الحكم في ذلك البلد. وقد شعرت بلدان المنطقة دون الإقليمية بالفزع الشديد من جراء "الخبث الشديد" الذي انطوت عليه هذه العملية والأعمال الهوجاء التي تسببت في خسائر في الأرواح البشرية، وتصعد المجتمع المدني، والتدمير الدائم للبنية الأساسية والممتلكات. وأكد أن حضور أربعة وزراء خارجية من غانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، إلى جانب ممثلي أمانتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، يبرز مدى قلق المنطقة دون الإقليمية إزاء تطورات الأحداث في سيراليون وحاجة المجتمع الدولي للتصدي تصديا حاسما للحالة في ذلك البلد وتنسيق جهوده مع جهود بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل الحل السلمي للأزمة. وحذر من أن تطورات الأحداث في سيراليون تثير قلقا مباشرا. وقال إن سيراليون، التي تتشاطر حدودا شاسعة مع غينيا وليبيريا، اجتذبت على مدى فترة لا تقل عن سبع سنوات اهتمام المنطقة دون الإقليمية كبلد مزقه الصراع بين الأشقاء. وأكد أنه بفضل الجهود الجماعية المستمرة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدأت الحياة تعود إلى حالتها الطبيعية في ليبيريا حيث جرى تنفيذ المرحلة الأخيرة من عملية السلام، وعلى وجه التحديد إجراء الانتخابات. ولذلك من المهم إدارة الحالة في سيراليون بعناية لتفادي عكس التقدم الذي تحقق حتى الآن في ليبيريا. وأكد أيضا أن جمهورية غينيا تتعرض كذلك لخطر زعزعة استقرارها من عدد من المصادر. وقد استقبلت، لكونها بلدا متاخما لليبيريا، عددا كبيرا من اللاجئين من ذلك البلد. ومع تدهور الأحوال في سيراليون يجري الإثقال على غينيا أيضا بموجة جديدة من اللاجئين من سيراليون. وهذه الأحوال تضع عبئا ثقيلا على اقتصاد غينيا وتفرض صعابا حمة على

٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، ويشدد على الضرورة الملحة لتنفيذ اتفاق أيدجان الذي يظل إطارا صالحا للسلم والاستقرار والمصالحة في سيراليون.

ويدين المجلس بشدة العنف الذي تضرر منه السكان المحليون والأجانب على السواء، لا سيما موظفو الأمم المتحدة والموظفون الدوليون الآخرون العاملون في البلد. وهو يذكر بواجب جميع المعنيين كفالة حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين في البلد، ويدعو إلى وضع حد لنهب أماكن عمل ومعدات الأمم المتحدة ووكالات المعونة الدولية.

المقرر المؤرخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٩٨): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١)، طلب ممثل نيجيريا، بالنيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقد جلسة علنية لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن للنظر في البند "الحالة في سيراليون".

وفي الجلسة ٣٧٩٧، المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وبناءً على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ من ممثل نيجيريا، دعا الرئيس (السويد)، بموافقة المجلس، ممثلي زمبابوي وسيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها، وجه المجلس أيضاً دعوة، بدون اعتراض، إلى المراقب الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي الجلسة نفسها، ذكر ممثل نيجيريا أن الأزمة في سيراليون التي أدى إليها استيلاء جزء من جيش سيراليون

(١) S/1997/531

الاقتصادية، تقريراً إلى رئيس الجماعة الاقتصادية، الذي أيد التوصيات وكلف اللجنة بتنفيذ الخطوات الموجزة في خطة الجماعة الاقتصادية. وفي الختام، أكد ممثل نيجيريا أن أنظار شعب سيراليون، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وقادة أفريقيا بأسرها، مشدودة بترقب كبير نحو ما ستسفر عنه جلسة مجلس الأمن هذه من نتيجة، والتي ستكون رسالة واضحة لا لبس فيها موجهة إلى النظام الحاكم في سيراليون، مفادها أن يمثل لمطالب المجتمع الدولي وأن يعيد السلطة إلى حكومة الرئيس أحمد تيجان كَبّاح الشرعية^(١٣).

وفي الجلسة نفسها، أشار ممثل زيمبابوي، متكلماً بالنيابة عن رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية تؤيد تأييداً كاملاً ودون تحفظ مبادرة الدول الأربع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وتقف وراء الرئيس كَبّاح والحكومة المنتخبة في سيراليون؛ وتدين الانقلاب وتهيب بمجلس الأمن أن يدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية في سعيهما إلى الحيلولة دون الاعتراف بالنظام العسكري في سيراليون وإلى الإطاحة به والعمل على إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في ذلك البلد^(١٤).

وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، في الجلسة ٣٧٩٨، المعقودة وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (السويد)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من زيمبابوي وسيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١٥):

(١٣) S/PV.3797، الصفحات ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٥) S/PRST/1997/36.

الاستقرار السياسي والاجتماعي لتلك الأمة. كما أن آثار اللاجئين من سيراليون وليبيريا تتعدى حدود البلدان المجاورة. وهذه الآثار ملموسة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وبصفة خاصة في بلدان مثل غانا ونيجيريا وكوت ديفوار وغامبيا وعدد من البلدان الأخرى التي توجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين. وسلط ممثل نيجيريا الضوء في تلخيصه للإجراءات والقرارات التي اتخذها اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في كوناكري، غينيا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على العناصر الرئيسية للبيان الصادر في ذلك الاجتماع^(١٦).

ويتضمن العنصر الأول أهداف الدعوة لعودة حكومة الرئيس أحمد تيجان كَبّاح الشرعية؛ وعودة السلام والأمن إلى سيراليون وحل مسألتَي اللاجئين والمشردين. ويتضمن العنصر الثاني الوسائل التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف. وعليه، فقد تعهدوا بالعمل من أجل إعادة تنصيب الحكومة الشرعية في سيراليون باتخاذ ثلاثة تدابير مجتمعة هي: الحوار؛ وفرض جزاءات وتنفيذ حظر؛ واستخدام القوة. وفي هذه الصدد، أكد ممثل نيجيريا أن بعض الوفود قد أعربت في الاجتماع الوزاري في كوناكري عن القلق إزاء استخدام القوة كوسيلة لحل الأزمة في سيراليون. وأشار إلى أنه قد تم التسليم بأن الخيارين الآخرين، بما في ذلك إجراء مفاوضات وفرض جزاءات يرافقها فرض حصار، لا يمكن تحقيقهما دون استخدام شيء من القوة العسكرية وأن جميع التدابير الثلاثة تتطلب إجراء مشاورات على أعلى مستوى فيما بين بلدان الجماعة الاقتصادية. ويتضمن العنصر الثالث إنشاء آلية لتنفيذ هذه القرارات، وقد أنشأ وزراء الخارجية لجنة لكفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع كوناكري. وفي

٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، رفعت اللجنة الوزارية المؤلفة من أربعة أشخاص، منهم ممثلون عن منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة

(١٦) S/1997/499.

المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ (الجلسة
٣٨٠٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨٠٩، المعقودة في ٦ آب/أغسطس
١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (المملكة المتحدة)،
بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة
في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وفي الجلسة
نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١٦):

يشير مجلس الأمن إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس
في ٢٧ أيار/مايو وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ عقب الانقلاب
العسكري الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ويدين
الإطاحة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كَبَّاح المنتخبة ديمقراطيا ويطلب
إلى العصابة العسكرية الحاكمة اتخاذ خطوات فورية لإعادة تنصيب
تلك الحكومة دون قيد أو شرط. ولا يزال المجلس يساوره بالغ القلق
إزاء الحالة في سيراليون التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة
برمتها.

ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تنفيذ اتفاق أبيدجان الذي
لا يزال يشكل إطارا صالحا لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار
والمصالحة في سيراليون.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجنة وزراء الخارجية
الأربعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما بذلته من
جهود للتفاوض في أبيدجان مع ممثلي العصابة العسكرية الحاكمة خلال
الفترة ١٧-١٨ تموز/يوليه و ٢٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ من أجل
التوصل إلى حل سلمي للأزمة. ويؤكد من جديد تأييده الكامل
لأهداف هذه الوساطة. ويعرب عن بالغ أسفه لانقراض هذه المحادثات،
ويرى أن مسؤولية هذا الفشل تقع بكاملها على عاتق العصابة
العسكرية التي رفضت التفاوض بنية حسنة.

ويرى مجلس الأمن أن محاولة العصابة العسكرية الحاكمة
فرض شروط لإعادة تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا محاولة غير
مقبولة، ويطلب إلى العصابة الحاكمة أن تتخلى عن اعتزامها المعلن
البقاء في السلطة وأن تستأنف، دون إبطاء، المفاوضات مع لجنة وزراء
الخارجية الأربعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(١٦) S/PRST/1997/42.

يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٧ أيار/مايو
١٩٩٧، الصادر بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وما زال المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار
الأزمة في سيراليون وعواقبها الإنسانية السلبية على السكان المدنيين بما
في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، ولا سيما الفظائع المرتكبة ضد
مواطني سيراليون، والرعايا الأجانب وأفراد فريق الرصد التابع
للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويكرر المجلس تأكيد رأيه
الذي مفاده أن محاولة الإطاحة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كَبَّاح
المنتخبة ديمقراطيا أمر غير مقبول ويدعو مرة أخرى إلى استعادة النظام
الدستوري في البلد فوراً ودون شروط.

ويساور مجلس الأمن القلق إزاء الأزمة الخطيرة القائمة في
سيراليون التي تعرّض للخطر السلم والأمن والاستقرار في المنطقة
بأسرها، وبصفة خاصة، إزاء أثرها السليبي المحتمل على عملية السلام
الجارية في ليبيريا المجاورة.

ويؤيد مجلس الأمن بقوة قرار مؤتمر القمة الثالث والثلاثين
لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري، زيمبابوي، في الفترة من
٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي ناشد زعماء الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي لمساعدة شعب سيراليون على
استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد والذي أكد الضرورة الحتمية
لتنفيذ اتفاق أبيدجان الذي لا يزال يشكل إطارا صالحا لتحقيق السلام
والاستقرار والمصالحة في سيراليون.

ويرحب مجلس الأمن بمشاركة وزراء خارجية أعضاء لجنة
الأربعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جلسته
٣٧٩٧ المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ويرحب مجلس الأمن بجهود الوساطة التي بادرت بها الجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويعرب عن كامل تأييده للأهداف التي
ترمي إليها هذه الجهود على النحو الوارد في البلاغ الختامي الصادر في
اجتماع وزراء الجماعة الذي عقد في كوناكري، غينيا، في
٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ويدعو مجلس الأمن أيضا الذين قاموا بالاستيلاء على السلطة
أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع هذه الجهود لكي يتسنى استعادة النظام
الدستوري في سيراليون على الفور.

وسيواصل مجلس الأمن متابعة عن كثب للتقدم المحرز في
الجهود الرامية إلى حل الأزمة سلمياً، وهو على استعداد للنظر في اتخاذ
التدابير الملائمة إذا لم تتم استعادة النظام الدستوري في سيراليون
دون إبطاء.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره المتواصل.

المتحدة هي صديقتهم الوفية في ساعة المحنة هذه. وأعرب عن شكره لأعضاء مجلس الأمن وبخاصة زملائه الأفارقة لما يبذلوه من جهود وأشار إلى أن مشروع القرار بصيغته الحالية يفوق توقعاتهم بكثير. ومع ذلك، أعرب عن انشغال وفد بلده بشأن المدى الذي ستأخذ به العصبة العسكرية الحاكمة في فريتاون ما سيقرره المجلس على محمل الجد. وأعرب عن القلق أيضا إزاء "القدر الكبير من الاستهتار" الذي أبدت العصبة العسكرية الحاكمة في فريتاون في التعامل مع المجتمع الدولي. وتساءل أيضا عن مدى احترام العصبة الحاكمة لـ "الوزن المؤسسي" لمجلس الأمن. وأبلغ المجلس أن أفراد العصبة الحاكمة واقعون منذ حدوث الانقلاب تحت تأثير سياسيين "مشبهين" ومن يزعمون أنهم "رجال دولة مخضرمون"، الذين قالوا للعصبة الحاكمة أن مجلس الأمن "سيرفض توقيع الجزاءات التي طلبتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" وأن مجلس الأمن "لن يطالب بإعادة تصويب الحكومة الشرعية في سيراليون". وأضاف أيضا أن العصبة الحاكمة لم تبد خلال أربعة أشهر من الحوار أي استعداد للموافقة على استعادة الحكومة الشرعية في سيراليون. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن مشروع القرار، إذا اعتمد، ربما يشكل بداية جديدة - أو واقعا جديدا - يبين للعصبة الحاكمة منه أن المجتمع الدولي جاد ويريد عودة الحكومة الشرعية. وأعرب أيضا عن الأمل في أن يكون مشروع القرار، بعد اعتماده، إلى جانب المحادثات التي ستبدأ عما قريب، فاتحة لعهد جديد في سيراليون، عهد جديد، لا لتبادل الاتهامات بل للمصالحة. وأكد ممثل سيراليون في الختام أن وفد بلده يوافق تماما على قول الأمين العام إن ما ينطوي عليه الأمر في سيراليون هو بشكل جدي جدا مسألة مبدأ، حيث انتخبت حكومة من قبل الشعب بشكل قانوني^(١٨).

(١٨) S/PV.3822، الصفحتان ٢ و ٣.

وفي حالة عدم وصول رد مرض من العصبة العسكرية الحاكمة، سوف يكون مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ التدابير الملائمة بهدف إعادة تنصيب حكومة الرئيس كَبَّاح المنتخبة ديمقراطيا. وما زال مجلس الأمن يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سيراليون وإزاء استمرار هب ومصادرة إمدادات الإغاثة التابعة للوكالات الدولية. ويطلب إلى العصبة العسكرية الحاكمة أن توقف تدخلها بجميع أنواعه في توصيل المساعدة الإنسانية إلى شعب سيراليون. ويدين المجلس استمرار أعمال العنف والتهديد به من جانب العصبة الحاكمة ضد السكان المدنيين والرعايا الأجانب وأفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويدعو إلى وضع حد لأعمال العنف هذه. كما يعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على استمرار تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وبخاصة غينيا، بسبب الأزمة في سيراليون. ويطلب إلى جميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تمد يد العون إلى هذه البلدان في تصديها لتلك المشكلة. وسيبقى مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٢٢): القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)

في الجلسة ٣٨٢٢، المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (شيلي)، بموافقة المجلس، ممثلي نيجيريا وسيراليون، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة^(١٧).

وفي الجلسة نفسها، أشار ممثل سيراليون، مع إعرابه عن تقديره لوفد المملكة المتحدة لإعداده مشروع القرار المعروض على المجلس، إلى أن أبناء سيراليون يدركون أن الملكة فيكتوريا كانت تشير إلى سيراليون في كثير من الأحيان في تاريخهم بأنها "سيراليون العريقة الوفية"، وأن أبناء سيراليون في كل مكان يدركون ويقدرّون أن المملكة

(١٧) S/1997/777.

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الموضوع، لا غنى عن دعم وتأييد الأمم المتحدة. وأكد مجدداً، مشيراً إلى مشروع القرار المعروض أمام المجلس، أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي الهيئة الأقرب إلى الحالة على الأرض، وأن لديها أيضاً آلية، في شكل فريق الرصد، للقيام على نحو فعال برصد وتنفيذ أية تدابير يُتفق عليها. وفي هذا الصدد، أعرب عن الترحيب بإذن مجلس الأمن في الفقرة ٨ من مشروع القرار لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية بالاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليه مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الختام، ناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يساعدوا فريق الرصد على القيام بتلك المهام عن طريق تزويده بالمساعدة السوقية والمعلومات الحيوية^(١٩).

وذكر ممثل فرنسا، متكلماً قبل التصويت، أن وفد بلده سيصوت لصالح مشروع القرار وأشار إلى أنه على الرغم من أن مشروع القرار يعرب عن مساندة الأمم المتحدة لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ترمي إلى التوصل، عن طريق التفاوض، إلى الاستعادة السلمية للنظام الدستوري وعودة الحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطي، فإن قرار دول المنطقة ممارسة الضغط في شكل جزاءات اقتصادية، نظراً لرفض مدبري الانقلاب الدخول في المفاوضات بحسن نية، هو تبرير يهدف إلى تعزيز الحل السلمي للأزمة، وليس إلى تدهور الحالة الإنسانية لأهالي سيراليون. وبالإشارة إلى الأحكام المتعلقة بفرض الجزاءات المنصوص عليها في مشروع القرار، أكد أن الجزاءات قد حُددت بحيث تشمل فقط تنقل أعضاء العصبة الحاكمة وعائلاتهم، وكذلك إمدادات الأسلحة والنفط. وفي حين قال إن مشروع القرار يحتوي على معايير محددة جيداً لرفع الجزاءات وإن الأحكام تجعل من الممكن أن يُستهدف تجنب التمديد غير المحدود

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

وذكر ممثل نيجيريا أن معلماً أساسياً آخر قد تحقق في مجال التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمات في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب عن الارتياح لعدم تغير موقف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الداعي إلى وجوب تنحي العصبة العسكرية الحاكمة عن السلطة وإعادة الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في سيراليون دونما إبطاء. وحث أيضاً على أن يظل هذا الموقف المبدئي المتخذ من جانب مجلس الأمن دون تغيير. وأبلغ المجلس أيضاً أنه على الرغم من أن الجولة المبدئية للمحادثات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعصبة الحاكمة، الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة، كانت مشجعة ومثمرة، فقد انهارت المفاوضات في الجولة التالية بسبب المراوغة المتعمدة من جانب العصبة الحاكمة، حيث تراجع ممثلوها عن التزامهم السابقة. والأسوأ من ذلك أن النظام أعلن عن نيته البقاء في السلطة لمدة أربع سنوات وقد تردت الحالة في سيراليون، التي كانت سيئة بالفعل عند وقوع الانقلاب، تدياً كبيراً منذ ذلك الحين. وكرر الممثل التأكيد على أنه في مواجهة هذه الحالة فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم يعد أمامها من خيار سوى اعتماد مجموعة من التدابير في شكل جزاءات وفرض حظر كوسيلة للضغط على نظام الحكم في فريتاون. وأضاف أيضاً أن القرارات والإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لحل الأزمة في سيراليون تسترشد بالاعتبارات التالية: أن الحالة في سيراليون تشكل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين نظراً لاحتمال أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة دون الإقليمية بأكملها؛ وأن المنطقة دون الإقليمية تريد تفادي اشتباك آخر مطول ومكلف، مع ما يصاحب ذلك من مشاكل ومآس إنسانية واسعة النطاق تحاكي تلك التي شوهدت في ليبيريا؛ وبينما تنظر الجماعة

وأشار، مستدركا، إلى أنه ينبغي لتحقيق هذا الهدف، استخدام الوسائل السلمية أولا وقبل كل شيء. وقال إن وفد بلده يولي أهمية خاصة لتعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظرا للمشاركة النشطة لتلك المنظمة دون الإقليمية في حسم الأزمة في سيراليون. وشدد أيضا على أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن المسائل التي تتصل بحفظ السلم والأمن ينبغي أن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأن إجراءات الإنفاذ يجب أن لا تضطلع بها المنظمات الإقليمية دون ترخيص من مجلس الأمن. وذكر أن وسائل الضغط القوية التي مارسها المجلس على العصابة العسكرية - أي حظر توريد الأسلحة، والأعتدة العسكرية، والنفط والمنتجات النفطية وفرض قيود على التأشيرات الممنوحة لزعماء الانقلاب - تم صقلها لتستهدف أهدافا محددة. وأعرب عن افتراض وفد بلده أن البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين العام للأمم المتحدة، ولجنة الجزاءات سيقومون برصد الحالة في سيراليون بدقة وسيبلغون المجلس بصورة منتظمة بالأثر الذي تتركه الجزاءات على الحالة الإنسانية هناك. وأعرب، مستدركا، عن القلق من أن مشروع القرار لا يجد إطارا زمنيا واضحا لتطبيق الجزاءات. وقال إن هذه المسألة ذات أهمية استثنائية بالنسبة للأثر الفعال المترتب على سلوك الأطراف التي تستهدفها الجزاءات وكذلك بالنسبة للتعديلات المرحلية التي يرتئي المجلس إدخالها على التدابير المعتمدة في ضوء النتائج المتحققة. وأضاف أن الهدف من الجزاءات ليس معاقبة الطرف الذي هدد السلم والأمن الدوليين، بل تغيير سلوك هذا الطرف. ومنطق وممارسة أنظمة الجزاءات اللاتمهائية ليس بوسعهما القيام بذلك من حيث المبدأ، وهما في رأي وفده يتركان آثارا ضارة. وبالرغم من ذلك، ونظرا للاستعراض الدقيق للجزاءات الذي سيجري خلال فترة ستة أشهر، كما يتوخى مشروع القرار،

للجزاءات، فقد أكد أن القرارات الدورية لمجلس الأمن بشأن الجزاءات من شأنها أن تكون أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف. وأعرب أيضا عن قلق وفد بلده إزاء الآثار الناتجة عن الحالة في سيراليون على الدول المجاورة لأن تلك الدول تستقبل أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين، وهي تفعل ذلك دون إنشاء مخيمات فتفتح في كرم أبواب مدنها ومواردها لأولئك اللاجئين^(٢٠).

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن بلده، الذي ساعد في تنظيم الانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٦، ارتاع لذلك الانعطاف في مسار الأحداث في سيراليون، وانضم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبقية المجتمع الدولي في الإدانة القاطعة للإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا بواسطة انقلاب "استبدادي وغير دستوري" وأشاد أيضا بالجهود المخلصة التي تبذلها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالدعم العملي الذي يقدمه مجلس الأمن لتلك الجهود على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار. وذكر أيضا أنه بفرض حظر دولي على الأسلحة والنفط وتقييد منح تأشيرات الدخول لأعضاء العصابة الحاكمة، سيوضح مجلس الأمن للنظام غير الشرعي في فريتاون أن المجتمع الدولي بأسره ملتزم بإحباط الانقلاب العسكري وإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا^(٢١).

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن تهديدا جديدا للاستقرار قد برز في هذه المنطقة المضطربة أصلا، وأعرب عن إدانته الحاسمة لمدبري الانقلاب وأيد بقوة مطالبه الدول الأفريقية باستعادة النظام الدستوري. وأشاد بالموقف المبدئي لأفريقيا والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحسم الأزمة في سيراليون.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

الأزمة في سيراليون كما فعلت الإيكواس بنجاح في ليبيريا المجاورة. وقال إن مجلس الأمن سيصوت من أجل دعم خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن سيراليون بتدابير ملموسة - الجزاءات التي جرى انتقاؤها بعناية. وقد صممت هذه الجزاءات بحيث تؤثر أشد تأثير على العصابة الحاكمة غير الشرعية في سيراليون، وتفرض في الوقت نفسه اخف عبئ على السكان المدنيين. وفيما يتعلق بالشواغل التي أعرب عنها بعض الأعضاء بشأن الإطار الزمني للجزاءات، فقد أكد ممثل الولايات المتحدة أن "النهج الذي يأخذ به المجلس يجب أن يقرره الامتثال لا التواريخ". ويوضح مشروع القرار كيف يمكن للعصابة الحاكمة إنهاء هذه الجزاءات عن طريق إعادة حكومة سيراليون الشرعية^(٢٤).

وفي الجلسة ذاتها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيانات رئيسه المؤرخة ٢٧ أيار/مايو، و ١١ تموز/يوليه و ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ التي تدعو للانقلاب العسكري في سيراليون،

وإذ يحيط علما بالمقرر الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والستين المعقودة في هراري في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يحيط علما أيضا بالبلاغ الصادر بشأن سيراليون في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوناكري في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وإعلان وزراء خارجية الدول الأربع الأعضاء في اللجنة الرباعية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في أيدجان في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، والبلاغ الختامي لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، والمقرر المتعلق بالجزاءات المفروضة على العصابة العسكرية الحاكمة في سيراليون الصادر في مؤتمر القمة،

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

وبغية التكيف مع رغبات البلدان الأفريقية في اعتماد القرار بسرعة وبالإجماع، يعرب الاتحاد الروسي عن استعداده في هذه الحالة المحددة لتوخي المرونة ولتأييد مشروع القرار^(٢٢).

وأكد ممثل البرتغال على أنه على الرغم من تأييده لأهداف مشروع القرار المطروح على المجلس تأييدا كاملا، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مخلولة، بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتوخى استخدام الترتيبات الإقليمية لإعمال قرارات المجلس سلطة كفالة التنفيذ الصارم لأحكام مشروع القرار المشار إليها في الفقرة ٨ من المنطوق وأن مشروع القرار يسعى إلى استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في سيراليون بالسبل السلمية. وقال إن تلك الجزاءات مصممة لعقاب أولئك الذين يرفضون الامتثال لقواعد الديمقراطية وليست موجهة ضد شعب سيراليون. وأضاف أن الأزمة في سيراليون مقلقة في حد ذاتها نظرا لاغتصاب النظام الدستوري إلا أنها أيضا عامل يبعث على زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبخاصة بالنسبة للدول المجاورة، مثل ليبيريا، حيث تجري المحاولات لإقرار عملية المصالحة الوطنية التي لا تزال هشّة^(٢٣).

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن بلده إذ يصوت لصالح مشروع القرار، ينضم إلى مواطني سيراليون والأعضاء الآخرين للمجلس في المطالبة بالعودة الفورية لحكومة الرئيس كَبّاح المنتخبة ديمقراطيا وأن مجلس الأمن يوضح بمشروع القرار هذا رغبته في ممارسة صلاحياته للإنفاذ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في خدمة هذا الهدف. وأضاف أن المجلس بمشروع القرار هذا، وبما يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق، ينضم أيضا إلى جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في محاولة تسوية

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

أو لأغراض تتفق مع الفقرة ١ أعلاه، وعلى ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أية دولة برفض دخول أي من رعاياها إلى أراضيها؛

٦ - **يقدر أيضا** أن تمنع جميع الدول بيع أو توريد النفط والمنتجات النفطية والأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار المعدات المذكورة أعلاه، سواء كان منشؤها أراضيها أو غير أراضيها عن طريق مواطنيها أو من أراضيها، أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها إلى سيراليون؛

٧ - **يقدر كذلك** أنه يجوز للجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٠ أدناه، على أساس كل حالة على حدة ووفقا لإجراء عدم الاعتراض، أن تأذن ما يلي:

(أ) الطلبات المقدمة من حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا لاستيراد النفط أو المنتجات النفطية إلى سيراليون؛

(ب) الطلبات المقدمة من أية حكومة أخرى أو من وكالات الأمم المتحدة لاستيراد النفط أو المنتجات النفطية إلى سيراليون من أجل الاحتياجات الإنسانية المتحقق منها أو لتلبية احتياجات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وذلك رهنا بالتوصل إلى ترتيبات مقبولة للرصد الفعال لتسليمها؛

٨ - **إذ يتصرف** بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يأذن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع حكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا، بكفالة التنفيذ الدقيق لأحكام هذا القرار المتعلقة بتوريد النفط والمنتجات النفطية، والأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك، عند الاقتضاء ووفقا للمعايير الدولية المطبقة، وقف عمليات النقل البحري إلى داخل البلد بغية التفتيش على حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها، وبهيب جميع الدول أن تتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الشأن؛

٩ - **يطلب** إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تقدم كل ثلاثين يوما إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٠ أدناه تقريرا عن جميع الأنشطة المضطرب بها عملا بالفقرة ٨ أعلاه؛

١٠ - **يقدر** أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لجنة تابعة لمجلس الأمن، تتألف من جميع أعضاء المجلس، للقيام بالمهام التالية، وتقديم تقارير عن عملها إلى المجلس مشفوعة بملاحظاتهما وتوصياتهما:

(أ) أن تسعى إلى الحصول من جميع الدول على مزيد من المعلومات بشأن الإجراءات التي تتخذها من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه؛

وإذ يحيط علما كذلك بالرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام،

وإذ يعرب عن تأييده وتقديره الكاملين لجهود الوساطة التي تبذلها لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يؤكد من جديد رأيه الذي مفاده أن اتفاق أوجا لا يزال يشكل إطارا صالحا لإحلال السلام والمصالحة في سيراليون،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم اتخاذ العصابة العسكرية الحاكمة خطوات للسماح بإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى الحكم والعودة إلى النظام الدستوري،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء استمرار العنف والخسائر في الأرواح في سيراليون عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧، وتدهور الأوضاع الإنسانية في ذلك البلد، والنتائج المترتبة عليه بالنسبة للبلدان المجاورة،

وإذ يقرر أن الحالة في سيراليون تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطلب** بأن تتخذ العصابة العسكرية الحاكمة خطوات فورية للتخلي عن السلطة في سيراليون وإفساح المجال لإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى الحكم والعودة إلى النظام الدستوري؛

٢ **يكرر تأكيد** دعوته إلى العصابة العسكرية الحاكمة لإنهاء جميع أعمال العنف ووقف كافة أشكال التدخل في توصيل المساعدة الإنسانية على شعب سيراليون؛

٣ - **يعرب** عن دعمه القوي للجهود التي تبذلها لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سبيل حل الأزمة في سيراليون ويشجعها على مواصلة عملها من أجل استعادة النظام الدستوري بالوسائل السلمية بما في ذلك عن طريق استئناف المفاوضات؛

٤ - **يشجع** الأمين العام على القيام، عن طريق مبعوثه الخاص، بالتعاون مع اللجنة، بتقديم المساعدة من أجل التوصل إلى حل للأزمة بالوسائل السلمية، والعمل، تحقيقا لهذه الغاية، من أجل استئناف المناقشات مع جميع أطراف الأزمة؛

٥ - **يقدر** أن تمنع جميع الدول أفراد العصابة العسكرية الحاكمة والأفراد البالغين من أسرهم من دخول أو عبور أراضيها، حسبا هو محدد بموجب الفقرة ١٠ (و) أدناه، على أن يكون دخول أو عبور أي شخص منهم إقليم دولة معينة بإذن من اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٠ أدناه، من أجل أغراض إنسانية متحقق منها

١٥ - يبحث جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية على أن تقدم مساعدات إلى دول المنطقة من أجل معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدفق اللاجئين من سيراليون؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون خمسة عشر يوما من اتخاذ هذا القرار تقريرا أوليا عن الامتثال لأحكام الفقرة ١ أعلاه، وأن يقدم بعد ذلك كل ستين يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن تنفيذه وعن الحالة الإنسانية في سيراليون؛

١٧ - يقرر، في حالة عدم العمل بالتدابير المنصوص عليها في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه وفقا للفقرة ١٩ أدناه، أن يقوم المجلس، بعد ١٨٠ يوما من اتخاذ هذا القرار وعلى أساس آخر تقرير للأمين العام، بإجراء استعراض شامل لتطبيق هذه التدابير ولأية خطوات اتخذتها العصابة العسكرية الحاكمة امتثالا للفقرة ١ أعلاه؛

١٨ - يبحث جميع الدول على تقديم الدعم التقني والسوقي لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - يعرب عن اعتزاهه إلغاء التدابير المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه عندما يتم الامتثال للطلب الوارد في الفقرة ١ أعلاه؛
٢٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٩٣٤): بيان من الرئيس

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عقد مجلس الأمن جلسته ٣٨٣٤ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه خلال مشاورات المجلس السابقة. ودعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى مشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢٥).

يشير مجلس الأمن إلى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٢٧ أيار/مايو و ١١ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ويؤكد المجلس من جديد إدانته للإطاحة بحكومة الرئيس الحاج

(ب) أن تنظر في المعلومات التي تعرضها عليها الدول بشأن انتهاكات التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه وأن توصي باتخاذ تدابير ملائمة ردا عليها؛

(ج) أن تقدم إلى مجلس الأمن تقارير دورية عن المعلومات المقدمة إليها بشأن انتهاكات التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه التي يدعى ارتكابها بحيث تحدد، إذا أمكن، الأفراد أو الكيانات، بما في ذلك السفن، التي أفيد بأنها شاركت في تلك الانتهاكات؛

(د) أن تضع ما يلزم من مبادئ توجيهية لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه؛

(هـ) أن تنظر وتبت على وجه السرعة في الطلبات المقدمة للموافقة على استيراد النفط والمنتجات النفطية وفقا للفقرة ٧ أعلاه؛

(و) أن تسمي على وجه السرعة أفراد العصابة العسكرية الحاكمة وأفراد أسرهم البالغين الذين يتوجب منع دخولهم أو عبورهم وفقا للفقرة ٥ أعلاه؛

(ز) أن تدرس التقارير المقدمة عملا بالفقرتين ٩ و ١٣ أدناه؛

(ح) أن تقيم اتصالا مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه؛

١١ - يهيب بجميع الدول وجميع المنظمات الدولية والإقليمية أن تمثل بدقة لهذا القرار، بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات مقطوعة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي، أو أي عقد مبرم أو ترخيص أو إذن ممنوح قبل سريان الأحكام المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع المساعدات اللازمة إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٠ أعلاه وأن يتخذ الترتيبات الضرورية في الأمانة العامة من أجل تحقيق هذا الغرض؛

١٣ - يطلب إلى الدول أن تقدم إلى الأمين العام، في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الأحكام المبينة في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه؛

١٤ - يطلب إلى جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى، اتخاذ الترتيبات المناسبة لتقديم المساعدة الإنسانية والسعي لكفالة تلبية هذه المساعدات للاحتياجات المحلية ووصولها بسلا إلى المستفيدين المستهدفين بها واستخدامهم لها؛

المقرر المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٥٧): بيان من الرئيس

في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، عقد مجلس الأمن جلسته ٣٦٥٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة. ودعا الرئيس (الغابون)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وأدى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢٦):

يشير مجلس الأمن إلى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٢٧ أيار/مايو و ١١ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن الانقلاب العسكري الذي حدث في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ويعرب المجلس عن بالغ أسفه لما وقع من أعمال عنف وحسائر في الأرواح والممتلكات ولما يكابده شعب سيراليون من معاناة شاقة منذ الانقلاب. ولا يزال المجلس يساوره بالغ القلق من استمرار أعمال العنف في البلد، وهو يدعو إلى وضع حد فوري للقتال.

ويرحب مجلس الأمن بما تحقق من وضع حد لحكم الطغمة العسكرية، ويؤكد أن ثمة حاجة ماسة إلى القيام فوراً بإعادة حكومة الرئيس تيجان كَبّاح المنتخبة ديمقراطياً والرجوع إلى النظام الدستوري، وفقاً للفقرة ١ من قراره ١١٣٢ (١٩٩٧).

ويشجع مجلس الأمن عودة الرئيس كَبّاح إلى فريتاون في أقرب وقت ممكن ويتطلع إلى قيامه بإنشاء حكومة مستقلة قادرة على أداء مهامها في البلد.

ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ من قراره ١١٣٢ (١٩٩٧). بمجرد الوفاء بالشروط المشار إليها في الفقرة ١ من ذلك القرار.

ويثني مجلس الأمن على الدور الهام الذي ما انفكت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تضطلع به لحل الأزمة حلاً سلمياً. ويشجع مجلس الأمن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة على المضي قدماً في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في سيراليون وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ويشدد المجلس على ضرورة قيام تعاون وثيق بين حكومة سيراليون الشرعية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولا سيما لجنة وزراء

أحمد تيجان كَبّاح المنتخبة ديمقراطياً ويكرر الإعراب عن قلقه إزاء التهديد الذي ما زالت تشكله الحالة في سيراليون للسلم والأمن الاستقرار في المنطقة.

ويعرب المجلس عن تأييده وتقديره الكاملين لما تبذله لجنة الخمسة المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهود متواصلة ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة واستعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً والنظام الدستوري. ويرحب المجلس، في هذا الصدد، بخطة السلم التي تم الاتفاق عليها في كوناكري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بين اللجنة وممثلي العصبة العسكرية الحاكمة على النحو المبين في الوثائق الصادرة بعد الاجتماع. كما يلاحظ المجلس مع الارتياح قبول الرئيس كَبّاح لخطة السلم على نحو ما جاء في بيانه الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ويهيب المجلس بالعصبة العسكرية الحاكمة الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة السلم، ولا سيما الإبقاء على وقف إطلاق النار الساري حالياً. ويهيب بجميع الأطراف المعنية العمل من أجل تنفيذ خطة السلم في وقت مبكر وعلى نحو فعال، ويشجع اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التعاون الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام المعني بسيراليون.

ويحيط المجلس علماً مع التقدير بالإحاطة الإعلامية عن نتائج الاجتماع الذي عقد في كوناكري في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ التي قدمها ممثلو اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أعضاء مجلس الأمن في نيويورك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويعرب عن استعداده للنظر في الطريقة التي تتمكن من دعم تنفيذ خطة السلم، ويتطلع إلى تلقي توصيات من الأمين العام في وقت مبكر بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية.

ويؤكد المجلس من جديد الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية وتوزيعها لتلبية الاحتياجات المحلية ويهيب بالعصبة العسكرية الحاكمة ضمان توصيلها بطريقة مأمونة للمستفيدين المعنيين. ويحث المجلس جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على الاستمرار في مساعدة البلدان التي تعالج تدفق اللاجئين بسبب الأزمة في سيراليون.

ويذكر المجلس جميع الدول بالتزاماتها بالامتنال الصارم لحظر بيع أو توريد النفط والمنتجات النفطية والأسلحة والعتاد ذي الصلة من جميع الأنواع إلى سيراليون وللتدابير الأخرى التي يفرضها بمقتضى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧).

**المقرر المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (الجلسة
٣٨٦١): القرار ١١٥٦ (١٩٩٨)**

برسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن^(٢٧)، طلب ممثل سيراليون عقد اجتماع
لمجلس الأمن للنظر، في أعقاب إطاحة قوات فريق المراقبين
العسكريين بالمجلس العسكري غير الشرعي، في رفع الجزاءات
المفروضة على استيراد النفط والمنتجات النفطية في البلد.
بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧).

وفي الجلسة ٣٨٦١، المعقودة في ١٦ آذار/مارس
١٩٩٨ استجابة لطلب ممثل سيراليون، دعا الرئيس (غامبيا)،
بموافقة المجلس، ممثل سيراليون إلى مشاركة في المناقشة بدون
أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس
إلى مشروع قرار مقدم من كينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية^(٢٨).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت،
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٦ (١٩٩٨)؛ وفي
ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وإلى بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٨
والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة،

١ - يرحب بعودة رئيس سيراليون المنتخب ديمقراطياً
إليها في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨؛

(٢٧) S/1998/215.

(٢٨) S/1998/232.

الخارجية الخمسة المعنية بسيراليون التابعة لها، وقادة فريق المراقبين
العسكريين التابع للجماعة والمبعوث الخاص للأمن العام وموظفيه،
ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، وذلك فيما
يضطربون به من أعمال، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بوضع خطة
لتزع سلاح جميع المقاتلين في سيراليون وتسريحهم وإعادة دمجهم في
الحياة المدنية. وفي هذا السياق، يؤيد نية الأمين العام القيام، رهنا
بالأوضاع الأمنية في الميدان، باتخاذ خطوات عاجلة لإعادة فتح مكتب
الاتصال التابع للأمم المتحدة في فريتاون من أجل دعم أنشطة معونه
الخاص، ولا سيما المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء حوار
سياسي.

ويعرب مجلس الأمن عن الرأي القائل بأن اتفاق كوناكري
واتفاق أبيدجان يوفران عناصر مهمة لإطار من السلام والاستقرار
والمصالحة الوطنية في سيراليون. وهو يطالب كافة الأطراف في
سيراليون بالعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف عن طريق الوسائل
السلمية والحوار السياسي. وفي هذا الخصوص، يدين المجلس جميع
أعمال القتل الانتقامية وما يتصل بها من أعمال عنف في سيراليون
ويطالب بوضع حد لهذه الأعمال فوراً.

ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يقدم الأمين العام مقترحات
تفصيلية بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها في المستقبل في سيراليون.
وهو يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لدعم هذه
الأنشطة ويدعو كافة الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات إلى هذا
الصندوق مبكراً.

ويرحب مجلس الأمن بالتقرير المرحلي لبعثة التقييم المشتركة
بين الوكالات في سيراليون المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ ويثني
على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي قدمت مساعدات إنسانية
عاجلة إلى سيراليون. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء
خطورة وهشاشة الحالة الإنسانية في البلد، ويطلب إلى جميع الدول
والمنظمات الدولية توفير المزيد من المساعدة العاجلة لسيراليون والبلدان
المجاورة المتضررة من الأزمة، كما يطلب إلى فريق المراقبين العسكريين
التابع للجماعة الاقتصادية وكافة المعنيين بالأمر كفالة الوصول المأمون
إلى المحتاجين دونما قيد.

ويعرب مجلس الأمن عن اهتمامه بسلامة جميع الأفراد
القائمين بالأنشطة الإنسانية في سيراليون، وهو يدين أخذ الرهائن من
جانب الأعضاء السابقين في المجلس العسكري المعزول. ويدعو إلى
الإفراج فوراً عن جميع الموظفين الدوليين وغيرهم ممن احتجزوا
أو أخذوا رهائن. ويثني على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة
الاقتصادية لما يبذله من جهود لإخلاء سبيل الأفراد المحتجزين عنوة.

وسيبقى مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

بنشر أفراد الاتصال العسكري في سيراليون، وتقديم المساعدة الإنسانية. وناشد أيضا الدول الأعضاء المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لسيراليون.

وفي الجلسة نفسها، دعا الرئيس (اليابان)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^(٣١). وطرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٦٢ (١٩٩٨)؛ وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ١١٥٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨، وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨،

١ - يرحب بالجهود التي يبذلها رئيس جمهورية سيراليون المنتخب ديمقراطيا منذ عودته في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨، وتبذلها حكومة سيراليون لاستعادة الأوضاع السلمية والأمنية في البلد، وإعادة إقرار الإدارة الفعالة والعملية الديمقراطية والشروع في مهمة التعمير والإصلاح؛

٢ - يثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى فريق الرصد التابع لها، المنتشر في سيراليون، للدور الهام الذي يقومون به لدعم الأهداف ذات الصلة باستعادة السلم والأمن على النحو الوارد في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - يؤكد ضرورة تعزيز المصالحة الوطنية في سيراليون، ويشجع جميع الأطراف في البلد على العمل معا لتحقيق هذا الهدف؛

٤ - يلاحظ مع الارتياح الخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز مكتب مبعوثه الخاص في فريتاون بالأفراد المدنيين والعسكريين اللازمين لتحقيق الأهداف المقترحة في تقريره المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨؛

٥ - يأذن، على الفور، بنشر ما لا يزيد على عشرة من ضباط الاتصال العسكريين ومستشاري الأمن التابعين للأمم المتحدة،

٢ - يقرر أن ينهي، على الفور، الخطر المفروض على بيع النفط والمنتجات النفطية أو توريدها إلى سيراليون، المشار إليه في الفقرة ٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)؛

٣ - يرحب باعتزام الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها في سيراليون في المستقبل؛

٤ - يقرر أن يستعرض أنواع الخطر الأخرى المشار إليها في القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) وفقا للفقرة ١٧ من ذلك القرار وفي ضوء ما يحدث من تطورات ومناقشات إضافية مع حكومة سيراليون؛

٥ - يقرر أيضا أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٧٢): القرار ١١٦٢ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٧٢، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المعنون "الحالة في سيراليون". وكان معروضا على المجلس التقرير الرابع للأمين العام^(٢٩) المقدم وفقا للبيان الرئاسي الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات تفصيلية بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها في المستقبل في سيراليون^(٣٠). ووصف الأمين العام في تقريره، قيام فريق المراقبين العسكريين بجلب المجلس العسكري، الذي مهد السبيل ليس فقط أمام استعادة الحكومة الشرعية، وإنما كذلك أمام استعادة النظام المدني، بأنه تطور إيجابي. وأشاد بالدبلوماسية المستمرة التي تتبعها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعاها إلى مواصلة جهودها لإحلال السلام في سيراليون. واقترح الأمين العام للاستفادة من هذه الحالة المتغيرة، مجموعة شاملة من التدابير الرامية إلى مساعدة سيراليون، حكومة وشعبا، في كل من احتياجاتها الفورية والطويلة الأجل بعدة وسائل منها تعزيز مكتب مبعوثه الخاص في فريتاون. وعلاوة على ذلك، أوصى

(٢٩) S/1998/249.

(٣٠) S/1998/5.

(٣١) S/1998/324.

الجلسة ٣٨٨٢ التي دعا فيها الرئيس (كينيا)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان باسم أعضاء مجلس الأمن^(٣٢):

يدين مجلس الأمن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها حديثا أفراد الجبهة الثورية الموحدة والظغمة العسكرية المخلوعة ضد السكان المدنيين في سيراليون، ولا سيما ضد النساء والأطفال، والتي تشكل انتهاكات حسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما فيها عمليات الاغتصاب والتشويه والتقتيل على نطاق واسع. ويدعو المجلس إلى الإتهام الفوري لجميع أعمال العنف ضد المدنيين. ويعرب في هذا الصدد عن قلقه الشديد إزاء التقارير التي تفيد بوجود دعم عسكري مقدم للمتمردين ويطلب المجلس من الدول أن تراعي بدقة أحكام القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) وأن تتجنب أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى مزيد من زعزعة الحالة في سيراليون.

ويشجب مجلس الأمن استمرار المقاومة للسلطة الحكومية الشرعية في سيراليون ويطلب إلى جميع المتمردين التوقف فورا عن مقاومتهم وإلقاء سلاحهم والاستسلام لقوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبني المجلس مجددا على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين العسكريين للدور المهم الذي يضطلعان به في سبيل استعادة السلم والأمن إلى سيراليون. ويكرر من جديد دعوته إلى الدول لتقديم الدعم التقني والسوقي لمساعدة فريق المراقبين العسكريين في مواصلة زيادة قدرته على تنفيذ دوره في مجال حفظ السلام والمساهمة في وضع حد للأعمال الوحشية المرتكبة بحق شعب سيراليون.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء محنة جميع المتضررين بالانعدام المستمر للأمن، ومنهم عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين، ويحث الأطراف المعنية كلها على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إليهم، ويؤكد المجلس أهمية الاستجابة الشاملة من قبل وكالات الأمم المتحدة بالتنسيق مع حكومة سيراليون وبدعم من فريق المراقبين العسكريين، ويسلم أيضا بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين الذين يعانون العوز الشديد في سيراليون. ويشيخ المجلس على حكومات البلدان المجاورة لاستقبالها اللاجئين ويدعو جميع الدول

(٣٢) S/PRST/1998/13.

وفقا لما ورد في الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام، في سيراليون لفترة أقصاها ٩٠ يوما للعمل تحت سلطة المبعوث الخاص للأمين العام، وللتنسيق عن كثب مع حكومة سيراليون وفريق الرصد، وتقديم تقارير عن الحالة العسكرية في البلد، والتأكد من حالة إنجاز الخطط التي يضعها فريق الرصد لمهام المستقبل والمساعدة في إنجازها، ومن ذلك مثلا المهام المتصلة بتحديد العناصر المقاتلة السابقة التي سيتم نزع أسلحتها وبوضع خطة لترع الأسلحة، فضلا عن القيام بمهام أمنية أخرى ذات صلة، حسبما هو مبين في الفقرات ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ من تقرير الأمين العام؛

٦ - يرحب بالمناقشات الجارية بين المبعوث الخاص للأمين العام وحكومة سيراليون وفريق الرصد بشأن وضع المزيد من التفاصيل لمفهوم عمليات فريق الرصد وتنفيذه، وبعثت الأمين العام العودة إلى المجلس بتوصيات جديدة بشأن إمكانية القيام، في هذا الصدد، بنشر أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة، ويعرب عن اعترامه النظر في تلك التوصيات والبت فيها بسرعة؛

٧ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة إنسانية عاجلة إلى سيراليون، استجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات الذي وجه في ٣ آذار/مارس ١٩٩٨؛

٨ - يشجع جميع الدول والمنظمات الدولية على المساعدة والمشاركة في المهام الطويلة الأجل المتصلة بالتعمير والانتعاش والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في سيراليون؛

٩ - يحث جميع الدول على المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة في سيراليون، وتقديم الدعم التقني والسوقي لمساعدة فريق الرصد على مواصلة أداء دوره في حفظ السلام؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير دورية إلى المجلس، بما في ذلك تقارير عن أنشطة ضباط الاتصال العسكريين ومستشاري الأمن المشار إليهم في الفقرة ٥ أعلاه وعن أعمال مكتب مبعوثه الخاص في سيراليون، في إطار الفترة الزمنية المحددة لإعداد وتقديم التقارير، المنصوص عليها في الفقرة ١٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)؛

١١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة

٣٨٨٢): بيان من الرئيس

في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨، ووفقا للتفاهم الذي كان قد توصل إليه في مشاوراته السابقة، عقد المجلس

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ١١٥٦ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٦ شباط/فبراير و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لاستعادة الأحوال السلمية والأمن في البلد وإعادة ترسيخ الإدارة الفعالة والعملية الديمقراطية وتشجيع المصالحة الوطنية،

وإذ يشجب استمرار المقاومة لسلطة حكومة سيراليون الشرعية، وإذ يشدد على الضرورة الملحة لقيام جميع المتمردين بالكف عن اقتراف الفظائع ووقف مقاومتهم وإلقاء أسلحتهم،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إنهاء أشكال الخطر المتبقية المفروضة بموجب أحكام الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)؛

٢ - يقرر أيضا، بغية حظر بيع وتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى القوات غير الحكومية في سيراليون، أن تمنع جميع الدول أن يجري، من جانب مواطنيها أو من أراضيها أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل أعلامها، بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها إلى سيراليون، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار الخاصة بما سبق ذكره، إلا لحكومة سيراليون ومن خلال نقاط الدخول المسماة في قائمة ستقدمها تلك الحكومة إلى الأمين العام، الذي سيقوم على وجه السرعة بإبلاغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتلك القائمة؛

٣ - يقرر كذلك ألا تسري القيود المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المقرر أن يكون استخدامها في سيراليون مقصورا على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الأمم المتحدة؛

٤ - يقرر أن تبلغ الدول اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بجميع صادرات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تجرى من أراضيها إلى سيراليون، وأن تقوم حكومة سيراليون بوضع علامات مميزة على جميع وارداتها من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وأن تسجل تلك الواردات وتخطر اللجنة بها، وأن تقدم اللجنة تقريرا بصفة منتظمة إلى المجلس عما يرد إليها من إخطارات بهذا الشأن؛

٥ - يقرر أيضا أن تمنع جميع الدول الأعضاء القياديين للعصبة العسكرية السابقة والجبهة المتحدة الثورية الذين تسميهم اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) من دخول أو عبور

والمنظمات الدولية المعنية إلى مساعدتها في الاستجابة للأزمة الناجمة عن وجود اللاجئين.

ويعرب مجلس الأمن عن انشغاله على سلامة جميع أفراد تقدم المساعدة الإنسانية العاملين في سيراليون ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى تسهيل عمل الوكالات الإنسانية ويحث المجلس جميع الأطراف على توفير الحماية للمشردين الباحثين عن الملجأ، والموظفي الأمم المتحدة، والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية.

ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومة المنتخبة ديمقراطيا منذ عودتها إلى الحكم في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨ في سبيل استعادة السلم والاستقرار واستعادة الإدارة الفعالة وإرساء العملية الديمقراطية في سيراليون، ويشجع المجلس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجديد جهودها السياسية من أجل دعم السلم والاستقرار ويحث جميع الأطراف في سيراليون على الشروع في مهام إعادة التعمير، والبناء، والمصالحة الوطنية، ويحث جميع الأطراف المعنية على أن تحترم القانون الدولي احتراما تاما بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويحث مجلس الأمن الدول والأطراف المعنية الأخرى على تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لدعم عملية حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة في سيراليون، وإلى جهود المساعدة الإنسانية.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقيه على علم بالحالة في سيراليون.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٨٩): القرار ١١٧١ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٨٨٩، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرتغال)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٣٣). وطرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٧١ (١٩٩٨)؛ وفي ما يلي نصه:

الأمن بعثة للمراقبة في سيراليون تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وأعرب أيضا عن تأييده للتوصية التي تقدم بها ممثله الخاص لشؤون الأطفال في حالة النزاعات المسلحة ومفادها أنه ينبغي جعل سيراليون واحدا من المشاريع الرائدة لرد يتسم بدرجة أعلى من تضافر الجهود والفعالية في مجال بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاعات.

وفي الجلسة نفسها، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثلي سيراليون والنمسا ونيجيريا، بناء على طلبهم، إلى لمشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٣٥).

وفي الجلسة نفسها، تحدث ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٣٦)، فرحب بقرار المجلس إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، ووافق على أنه سيتم من خلال نشر المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنيين وموظفي حقوق الإنسان مد العملية الحيوية، عملية المصالحة في سيراليون التي لا تزال هشّة، بما تمس الحاجة إليه من زخم. ورحب أيضا بجهود حكومة سيراليون من أجل إنشاء لجنة وطنية للتعمير وإعادة التوطين والإصلاح. وشجع فريق الرصد على المضي في جهوده لدعم السلام والاستقرار في سيراليون والتعاون عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وقال إن من رأى الاتحاد الأوروبي أن النجاح في عملية التعمير والإصلاح الوطنية يتطلب التعاون الإقليمي، وإن الاتحاد الأوروبي يرحب بجهود

(٣٥) S/1998/620.

(٣٦) S/PV.3902، الصفحة ٢ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك قبرص وليختنشتاين والنرويج).

أقاليمها، على أن يجوز للجنة نفسها أن تأذن بدخول أو عبور أي من هؤلاء الأشخاص إقليم دولة معينة وعلى ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أية دولة برفض دخول أي من رعاياها إلى إقليمها؛

٦ - يقرر كذلك أن تواصل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) الاضطلاع بالمهام المشار إليها في الفقرة ١٠ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ح) من ذلك القرار فيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٥ أعلاه؛

٧ - يعرب عن استعداده لإنهاء التدابير المشار إليها في الفقرات ٢ و ٤ و ٥ أعلاه فور إعادة بسط حكومة سيراليون لسلطتها بصورة كاملة في إقليمها بأسرها، وعندما تكون جميع القوات غير الحكومية قد نُزعت سلاحها وسرحت؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ومرة أخرى في غضون ستة أشهر، تقريرا يتعلق، على وجه الخصوص، بصادرات الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه والتقدم نحو تحقيق الأهداف المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة ٢٩٠٣): القرار ١١٨١ (١٩٩٨)

في الجلسة ٣٩٠٢ المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المعنون "الحالة في سيراليون". وكان معروضا على المجلس التقرير الخامس للأمن العام المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨^(٣٤). وأشار الأمين العام في تقريره المقدم وفقا للإطار الزمني المحدد في الفقرة ١٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى أن الحالة في سيراليون تحسنت بقدر كبير في بعض النواحي، بيد أنه في الجزء الشرقي من سيراليون وأجزاء في الشمال، لا تزال فلول المجلس العسكري الحاكم السابق تقاوم قوات فريق المراقبين العسكريين وتهاجم أبناء سيراليون المدنيين. وأوصى بأن ينشئ مجلس

(٣٤) S/1998/486، و Add.1.

وقال ممثل اليابان إن تأييد بلده لمشروع القرار يستند إلى ما هو مفهوم لديه من أن دور بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون يتمثل في رصد عملية نزع السلاح والتسريح بالنيابة عن حكومة سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن توفير الدعم اللازم للحفاظ على السلم والأمن في المنطقة، وأن البعثة ستعتمد على عمل المبعوث الخاص وستوفر بالتنسيق مع فريق الرصد أنجع الوسائل لتعزيز تطبيق الحالة في ذلك البلد. وأعرب عن ترحيب اليابان بنشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل رصد منطقة الحدود بين ليبيريا وسيراليون^(٤٠).

وقال ممثل فرنسا إن وجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون من شأنه أن يساعد على تحقيق الاستقرار في سيراليون، وشدد على أن البعثة تمثل تجربة جديدة بالاهتمام ومبشرة بالخير والنجاح تجري بالتنسيق بين عملية إقليمية - هي العملية التي ينفذها فريق الرصد بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وعملية الأمم المتحدة. وسيعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على التعاون الملموس بين البعثتين وذلك وفق المسارات المرغوبة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية^(٤١).

وقال ممثل الولايات المتحدة إن العلاقة بين فريق الرصد ومراقبي الأمم المتحدة ستكون علاقة تعاونية، كما كانت في ليبيريا. وأعرب عن الأمل في أن يرم الأمين العام بسرعة اتفاقات مركز البعثة مع حكومة سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورحب بالتزام فريق الرصد بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في

الزعماء الإقليميين لتعزيز التعاون المتبادل في المنطقة دون الإقليمية، وبصورة خاصة العلاقات بين ليبيريا وسيراليون. وأكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل، بوصفه من المانحين الرئيسيين، تقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون، وسيوفر المساعدة للاجئين سيراليون في غينيا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتزام الأمين العام عقد مؤتمر خاص من أجل تعبئة المساعدة الدولية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بناء سيراليون وإنعاشها^(٣٧).

ورحب ممثل المملكة المتحدة بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد مؤتمر سياسي خاص رفيع المستوى لسيراليون من أجل المساعدة في تعبئة الدعم لفريق الرصد وحكومة سيراليون، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المساهمة في الصندوق الاستئماني. وشدد على أن تدخّل فريق الرصد، ووضع الخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح، ونشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون قريبا، هي أمور قد هيأت الظروف لإحداث تغيير حاسم في سيراليون^(٣٨).

وذكر ممثل نيجيريا أن اعتماد مشروع قرار ينشئ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون سيكون من المعالم الفريدة في العلاقة البناءة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار الجهود المبذولة لإعادة السلام والأمن إلى سيراليون. وشدد على أنه من المهم التأكيد على أن نجاح البعثة سيعتمد إلى حد كبير على استمرار التعاون الوثيق وتبادل الدعم بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وفريق الرصد، وأن هذا التعاون والدعم سيشتجعان على تزايد ونجاح التعاون ليس فقط بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإنما أيضا بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى^(٣٩).

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت
فاعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٨١ (١٩٩٨)، وفي ما
يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة وإلى البيانات
الصادرة عن رئيسه،

وإذ يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة سيراليون
لاستعادة الأوضاع السلمية والأمن في البلاد وإعادة ترسيخ الإدارة
الفعالة والعملية الديمقراطية والبدء في مهمة المصالحة الوطنية والتعمير
والإنعاش،

وإذ يسلم بالمساهمة الهامة التي تقدمها الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا دعماً لهذه الأهداف،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ حزيران/
يونيه ١٩٩٨،

وإذ يلاحظ الأهداف التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا من أجل فريق الرصد التابع لها، حسبما جاءت في الفقرة
١٧ من تقرير الأمين العام،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح والمعاناة
الجسيمة التي يتعرض لها شعب سيراليون، بما في ذلك اللاجئون
والمشردون، من جراء استمرار هجمات المتمردين، وبصفة خاصة مخنة
الأطفال المتأثرين بالتزاع،

١ - يدين استمرار بقايا العصابة العسكرية المخلوعة
وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية في مقاومة سلطة الحكومة الشرعية،
وأعمال العنف التي يرتكبوها ضد السكان المدنيين في سيراليون،
ويطالبهم بإلقاء أسلحتهم على الفور؛

٢ - يؤكد ضرورة العمل على تحقيق المصالحة الوطنية
في سيراليون، ويحث جميع الأطراف في البلد على التضافر من أجل
بلوغ هذه الغاية، ويرحب بالمساعدة المقدمة من الأمين العام وبمبعوثه
الخاص في هذا الصدد؛

٣ - يرحب بالاقترح الوارد في تقرير الأمين العام
المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة
في سيراليون؛

٤ - يلاحظ أن حكومة سيراليون اعتمدت خطة لتزع
السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالاتفاق مع البنك الدولي للإنشاء
والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المانحين؛

سيراليون وتوفير الحماية لها. وقال المتكلم في تعليقه على
مشروع القرار إن هذا المشروع يؤكد قلق وفد بلده البالغ
إزاء الأنباء الواردة عن تدفقات الأسلحة عبر الحدود والدعم
المقدم إلى المتمردين في سيراليون، ويعيد تأكيد الحظر
المفروض على الأسلحة الذي كان المجلس قد أذن به في
تشرين الأول/أكتوبر. والدول المجاورة مسؤولة عن تنفيذ
الحظر. وقال أيضاً إن منع تدفقات الأسلحة عبر الحدود
فكرة وجيهة لكن الولايات المتحدة لديها تحفظات بشأن
الاقترح الداعي إلى وضع مراقبين على الحدود في ظل
الظروف الحالية، لأن الواقع المؤسف هو أن فريق الرصد ينوء
بمسؤوليات فوق طاقته وليس لديه القدرة على تحمل هذه
المسؤولية. وينبغي أن تكون الأولوية في تقديم دعم إضافي
لفريق الرصد لكي يضطلع بمهمته الرئيسية المتمثلة في توفير
الأمن في سيراليون بدلا من مراقبة الحدود أو توفير الأمن
للمراقبين الآخرين. وشدد المتكلم على أن التنسيق والتخطيط
بين مجموعة متنوعة من الوكالات والهيئات مهم جدا لنجاح
جهود تسوية النزاع وبناء السلام^(٤٢).

وأثنى متكلمون كثيرون آخرون على الجهود التي
يبدلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب
أفريقيا من أجل استعادة السلام والأمن في سيراليون، ورحبوا
بقرار إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون باعتبارها
مساهمة كبيرة من المجتمع الدولي في عملية السلام والمصالحة
في هذا البلد^(٤٣).

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (كينيا)؛ والصفحة ٧ (سلوفينيا)؛
والصفحتان ٩ و ١٠ (كوستاريكا)؛ والصفحة ١٠ (الصين)؛
والصفحة ١٠ (البحرين)؛ والصفحة ١١ (السويد)؛
والصفحتان ١٣ و ١٤ (البرازيل)؛ والصفحة ١٦ (الاتحاد
الروسي).

بالمعدات والتوظيف وبصفة خاصة بشأن ضرورة احترام المعايير المقبولة دولياً في عمليات الشرطة في المجتمعات الديمقراطية، وإسداء المشورة بشأن تخطيط عمليات إصلاح وإعادة تشكيل قوة الشرطة في سيراليون، ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد، وذلك بالتنسيق مع الجهود الدولية الأخرى؛

(ب) الإبلاغ عن حالات انتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في سيراليون، ومساعدة حكومة سيراليون، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، في الجهود التي تبذلها تلك الحكومة من أجل تلبية احتياجات البلد في مجال حقوق الإنسان؛

٩ - يوجب بالتزام فريق الرصد بكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة، ويرحب أيضاً في هذا الخصوص باعترام الأمين العام وضع ترتيبات أمنية لأفراد الأمم المتحدة مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإبرام اتفاق مركز البعثة مع حكومة سيراليون؛

١٠ - يقرر أن يتم نشر عناصر البعثة المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه عندما يبلغ الأمين العام المجلس بإتمام الترتيبات الأمنية وإبرام اتفاق مركز البعثة، ويقرر كذلك أن يبقى عملية نشر أفراد البعثة قيد الاستعراض في ضوء الأحوال الأمنية السائدة؛

١١ - يشدد على ضرورة التعاون التام والتنسيق الوثيق بين البعثة وفريق الرصد في أنشطتهما التنفيذية؛

١٢ - يطالب جميع الفئات والقوات في سيراليون بالاحترام التام لمركز أفراد البعثة ولمركز المنظمات والوكالات التي تقدم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سيراليون، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقواعد السارية للقانون الإنساني الدولي؛

١٣ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء الأنباء الواردة عن تدفق الأسلحة عبر الحدود وتقديم الدعم إلى المتمردين في سيراليون، ويرحب باعترام الأمين العام، حسبما جاء في تقريره، أن يعمل بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات الكفيلة بالقضاء على هذه الأنشطة، ويؤكد من جديد في هذا الصدد التزام جميع الدول بالامتنال التام لأحكام الحظر المفروض على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى سيراليون. بموجب القرار ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وبإبلاغ اللجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بجميع حالات انتهاك هذا الحظر؛

١٤ - يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لتنسيق الاستجابة الوطنية الفعالة لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح، وبتوصية الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والتراعات المسلحة الداعية إلى جعل سيراليون مشروعا من المشاريع

٥ - يثني على الدور الإيجابي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها في جهودهما الرامية إلى استعادة السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد بناء على طلب حكومة سيراليون، ويلاحظ الدور الذي يؤديه فريق الرصد في تقديم المساعدة اللازمة لتنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي اعتمدها الحكومة، بما في ذلك توفير الأمن وتحمل المسؤولية عن جمع الأسلحة وتدميرها؛

٦ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر تنتهي في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من عدد يصل إلى ٧٠ مراقبا عسكريا ومن وحدة طبية صغيرة تزود بما يلزم من المعدات ومن موظفي الدعم المدنيين وتكون ولايتها كما يلي:

(أ) رصد الحالة العسكرية والأمنية في البلد ككل، حسبما تسمح الأحوال الأمنية، وتزويد الممثل الخاص للأمين العام بمعلومات منتظمة عن هذه الحالة، خاصة بغية تحديد الوقت الذي تكون فيه الأحوال آمنة بما يكفي للقيام فيما بعد بعمليات نشر المراقبين العسكريين بعد المرحلة الأولى المبينة في الفقرة ٧ أدناه؛

(ب) رصد نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين المجمعين في مناطق آمنة من البلد، بما في ذلك رصد دور فريق الرصد في توفير الأمن وجمع وتدمير الأسلحة في المناطق الآمنة المذكورة؛

(ج) المساعدة في رصد احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك في مواقع نزع السلاح والتسريح، عندما تسمح الأحوال الأمنية بذلك؛

(د) رصد نزع السلاح والتسريح الطوعيين لأفراد قوة الدفاع المدني، حسبما تسمح الأحوال الأمنية؛

٧ - يقرر أيضاً أن يجري نشر عناصر البعثة المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، على أن يتم نشر قرابة ٤٠ مراقبا عسكريا خلال المرحلة الأولى في المناطق التي يؤمنها فريق الرصد، والقيام بعمليات النشر اللاحقة بمجرد أن تسمح الأحوال الأمنية بذلك، ورهنا بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوافر المعدات والموارد اللازمة؛

٨ - يقرر كذلك أن تكون البعثة بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام الذي سوف تتم تسميته ممثلاً خاصاً لسيراليون، وأن تستوعب البعثة مكتب المبعوث الخاص وموظفيه المدنيين، وأن يقوم طاقم الموظفين المدنيين المعزز وفقاً لما أوصى به الأمين العام في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من تقريره بالمهام التالية، في جملة أمور:

(أ) إسداء المشورة لحكومة سيراليون والمسؤولين في الشرطة المحلية بشأن ممارسات الشرطة والتدريب وإعادة التجهيز

قمة الجماعة الاقتصادية الذي عُقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ واجتماع لندن لمجموعة الاتصال الدولية هو بمثابة تطور جيد، وستعمل البعثة مع الحكومة على الأخذ بهذا النهج. ودعا الحكومة إلى استكشاف وسائل لتشجيع المزيد من المتمردين على وضع أسلحتهم وتسليم أنفسهم من أجل تجنب المزيد من إراقة الدماء. وقال إن أدلة واضحة ظهرت خلال العملية الاستشارية الوطنية وهي تفيد بأن شعب سيراليون على استعداد للتصالح مع المتمردين، بشرط أن يقبل هؤلاء بسطة الحكومة ويضعوا أسلحتهم ويسلموا أنفسهم. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن ما يثلج صدره بشكل خاص هو النتيجة التي أسفر عنها اجتماع القمة الاستثنائي لاتحاد نهر مانو الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والذي اتفق فيه رؤساء سيراليون وليبيريا وغينيا على تعزيز الاتحاد وتحسين علاقاته المتبادلة. وشدد الأمين العام على أنه ليس من باب المغالاة التأكيد على أهمية النهج دون الإقليمي لتعزيز الاستقرار والأمن. واحتتم كلمته قائلا إن بعثة الأمم المتحدة أثبتت قيمتها لحكومة وشعب سيراليون، ولذلك فهو يوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقال أيضا إنه يخطط لزيادة بسيطة في عدد موظفي البعثة المدنيين، وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد في الميدان وامتلاك القدرة على مساعدة حكومة وشعب سيراليون فيما يبذلانها من جهود.

وفي الجلسة ٣٩٥٧، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البحرين)، بموافقة المجلس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المشاركة في المناقشة عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس.

النموذجية لتحقيق استجابة أكثر تضافرا وفعالية لاحتياجات الأطفال في سياق عملية إقرار السلم في فترة ما بعد النزاع؛

١٥ - يرحب أيضا بقرار الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى لتعبئة المساعدة اللازمة لأنشطة حفظ السلام والاحتياجات الطارئة والإنسانية والتعمير والإنعاش في سيراليون؛

١٦ - يكرر مناقشته العاجلة للدول تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة المتصلة به في سيراليون، وتوفير الدعم التقني والسوقي لمساعدة فريق الرصد في الاضطلاع بدوره في مجال حفظ السلام، وتقديم العون لتيسير قيام الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقديم قوات إضافية لتعزيز نشر فريق الرصد في سيراليون؛

١٧ - يبحث جميع الدول والمنظمات الدولية على تقديم مساعدة إنسانية عاجلة إلى سيراليون، استجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

١٨ - يشجع جميع الدول والمنظمات الدولية على تقديم المساعدة والمشاركة في المهام الطويلة الأجل المتمثلة في تعميم سيراليون وإنعاشها اقتصاديا واجتماعيا وتمهيتها؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا إلى المجلس خلال ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار ثم مرة كل ٦٠ يوما عن نشر البعثة وعن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها، وأن يبلغ المجلس أيضا بالخطط المتعلقة بالمرحلة اللاحقة لنشر البعثة عندما تسمح الظروف الأمنية بتنفيذ هذه الخطط؛

٢٠ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.

المداولات التي أجريت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٥٧)

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون^(٤٤). وقال الأمين العام في التقرير إنه، على الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة في بسط سلطتها، يشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون على المدنيين في الشمال. وذكر أن وضع نهج مزدوج المسار لتسوية الصراع بعد مؤتمر

والعلاقة بين سيراليون وليبيريا. وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، قال إنه من الواضح أنها ليست مطبقة بالكامل وهناك ما يفيد بأن الأسلحة والذخائر تصل إلى المتمردين من خارج سيراليون، وهو ما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن الإلزامي. وقال إن هناك اعتقادا قويا في سيراليون بأن الدعم الخارجي يأتي من ليبيريا. وقد قال رئيس ليبيريا إنه لا يستطيع أن يجادل القول بأن بعض عمليات تهريب السلاح أتت بالفعل عبر ليبيريا، لكنه ذكر أيضا أن حكومة بلده لم تكن ضالعة وفند التقارير التي تفيد بأن زعماء المتمردين سمح لهم بالسفر بحرية إلى بلده. وبالإشارة إلى الاقتراح الداعي إلى وضع نظام للمراقبة المشتركة للحدود بين البلدين، قال الممثل إنه من المفيد أن تنظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم هذه العمليات المشتركة. وفي الختام، جدد المتكلم التأكيد على أنه يتعين على كل دولة في نهاية المطاف أن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة احترام جزاءات الأمم المتحدة^(٤٦).

وقال ممثل فرنسا إنه من الواضح، على الرغم من استمرار وجود صعوبات خطيرة، لها أثرها على الحالة الإنسانية للسكان، أن الحالة الداخلية في سيراليون تعتمد أيضا على ما يجري على الصعيد الإقليمي، ولذلك ينبغي للمجلس أن يدعم أي شيء يمكن أن يعزز التقارب بين الزعماء الثلاثة والتقارب بين بلدانهم. وعلى المستوى الداخلي، من الواضح أنه ليس هناك سوى حل واحد هو الحوار. وينبغي أن يتضمن هذا الحل أيضا تأييد المبادرات الإقليمية، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبين التابع لها. وفي الختام، قال المتكلم إن المجلس ينبغي أن يسأل نفسه عن فعالية سياسته المتعلقة بفرض حظر على إمدادات الأسلحة إلى المتمردين في سيراليون، وعمّا إذا كان

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إنه على الرغم من أن حكومة سيراليون استمرت في توطيد سلطتها السياسية خلال الفترة المستعرضة، فإن الحالة العسكرية والأمنية لا تزال شديدة التقلب ولا يمكن التنبؤ بها بسبب المقاومة المستمرة لعناصر العصابة العسكرية السابقة، التي لا تزال نشطة على وجه الخصوص في شرق وشمال البلد. وأبلغ المتكلم المجلس بأنه يسعى إلى نشر ما يصل إلى ٧٠ من المراقبين العسكريين، بالإضافة إلى فريق طبي مؤلف من ١٥ فردا، مثلما أذن بذلك المجلس. ولكن نظرا لعدم تحسن الحالة الأمنية، وعدم إحراز تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لم يُنشر حتى الآن سوى ٤٠ مراقبا عسكريا. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قال إن جهود المجتمع الإنساني الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين، لا سيما في الشمال والشرق، قد شهدت مزيدا من التعثر في الأيام القليلة الماضية نتيجة لموجة من هجمات المتمردين بالقرب من فريتاون تسببت في فرار الآلاف من سكان القرى وجعلت الطرق غير آمنة^(٤٥).

وقال ممثل السويد إنه قام، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات الخاصة بسيراليون، بزيارة إلى المنطقة لتوضيح أن المجلس يشارك بنشاط في تنفيذ الجزاءات ولضمان أعمال هذه الجزاءات. ولخص الوضع في البلد فقال إن سيراليون ما تزال تعاني من الحرب الأهلية وأن المتمردين أثبتوا أنهم هدف تصعب إصابته. فأعمال الإرهاب التي يقترفونها في حق المدنيين بشعة تماما والفظائع يصعب وصفها. والحالة الإنسانية خطيرة أيضا. وقال إنه من الصعب أن نرى أن أي حل عسكري يمكن أن يوفر سلاما دائما في سيراليون، وإنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لحمل المتمردين على وضع أسلحتهم وتسليم أنفسهم. وشدد على أهمية النهج الإقليمي

(٤٥) S/PV.3957، الصفحتان ٢ و ٣.

وشدد ممثل الصين على أنه يشعر بانزعاج بالغ إزاء التقارير المستمرة التي تفيد بتدفق كميات كبيرة من الأسلحة بطريقة غير مشروعة من ليبريا إلى المتمردين في سيراليون. وقال إن مجلس الأمن ينبغي أن يولي أهمية كبيرة لهذا الأمر لأنه لا ينتهك أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحسب، بل يسبب أيضا الأذى لأعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء. واقترح أن تقوم لجنتا الجزاءات التابعتان لمجلس الأمن بإجراء التحقيق اللازم واقترح تدابير من أجل تحسين فعالية تنفيذ حظر الأسلحة. وأعرب المتكلم عن أمله في أن يتسنى للجنيتين تعزيز تنسيقهما وتبادلتهما بغية تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة^(٥١).

وشدد عدة متكلمين على ضرورة دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية. وشدد عدد منهم على أهمية تنفيذ الجزاءات بصرامة^(٥٢).

ورد ممثل السويد على أسئلة بشأن الاقتراح الداعي إلى القيام بدوريات مشتركة لمراقبة الحدود بين سيراليون وليبريا واحتمال تقديم الأمم المتحدة المساعدة بهذا الشأن، فقال إن الاقتراح لا يزال ينتظر من البلدين العمل على بلورته، واقترح أن تقوم الأمانة العامة بمتابعة المناقشات. بيد أنه قال إن نشر مراقبين للأمم المتحدة في منطقة الحدود يتطلب الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة لأنه لا يوجد حاليا أمن كاف^(٥٣).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (كينيا)؛ والصفحة ٨ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (البرتغال)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (غابون)؛ والصفحة ١٣ (غامبيا)؛ والصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي).

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

ينبغي تعزيز هذه السياسة للمساعدة على إخماد التوتر وإنهاء الصراع في سيراليون^(٤٧).

وأشار ممثل اليابان إلى أنه كان قد طلب نشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة من أجل مساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في القيام بدوريات على الحدود. وقال إنه كان هناك أيضا اقتراح يدعو إلى التعاون بين ليبريا وسيراليون في القيام بدوريات مشتركة. وتساءل المتكلم عما إذا كان هذا ممكنا وما إذا كان من المفيد توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وزيادة قوامها^(٤٨).

واستفسر ممثل الولايات المتحدة عن الآلية المشتركة لمراقبة الحدود بين ليبريا وسيراليون، وعن الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها أو الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس أو الأمانة العامة في المساعدة على تنفيذ هذه العملية. وفيما يتعلق بقوة حماية أفراد الأمم المتحدة المنتشرين هناك، سأل المتكلم عما إذا كانت الترتيبات لا تزال كافية لحمايتهم أو ما إذا كان لا يزال هناك تفكير في إعادة نشر أفراد البعثة^(٤٩).

وقال ممثل المملكة المتحدة إن بلده يهتم كثيرا بتصحيح الوضع. فثعب سيراليون بحاجة إلى الحماية. وعلى الرغم من العمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة فإن هناك حاجة ماسة إلى تزويد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقدر أكبر من الدعم، ولا سيما من أجل إرسال المزيد من القوات للانضمام إلى القوات الموجودة بالفعل في الميدان^(٥٠).

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

الصدد يعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن هذا الدعم للمتمردين يأتي بوجه خاص على أراضي ليبيريا. ويؤكد مجددا التزام جميع الدول الأعضاء بالامتنال الدقيق لحظر الأسلحة القائم. وفي هذا الصدد بحث المجلس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) على اتخاذ تدابير فعالة للتحقيق في انتهاكات الحظر وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن مع التوصيات اللازمة.

ويؤكد المجلس أهمية الحوار والمصالحة الوطنية في استعادة السلم الدائم والاستقرار إلى سيراليون. ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها حكومة الرئيس كَبّاح لحل النزاع، ويؤيد كذلك النهج المنصوص عليه في البلاغ الختامي لاجتماع لجنة الستة المعنية بسيراليون، المنبثقة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المنعقد في أيدججان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويرحب بالعروض المقدمة من زعماء المنطقة التي تهدف إلى حل النزاع، وفي هذا الصدد، يثمنهم، بما في ذلك لجنة الستة، على تيسير عملية السلام. كما يدعو الأمين العام إلى أن يبذل كل ما في وسعه للمساعدة في هذه الجهود، بما في ذلك عن طريق ممثله الخاص.

ويعرب المجلس أيضا على قلقه إزاء النتائج الإنسانية الخطيرة التي تترتب على تصعيد القتال في سيراليون. ويهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدة الإنسانية المناسبة كما يهيب بجميع الأطراف في سيراليون تيسير وصول المساعدة الإنسانية. ويلاحظ المجلس أن وكالات الأمم المتحدة تتعامل مع أعداد متزايدة من اللاجئين في البلدان المجاورة ويهيب بجميع الدول كفالة تزويد الوكالات الإنسانية بالموارد الكافية لتلبية الطلب الإضافي.

ويشيد المجلس بقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون لما أبدته من شجاعة وتصميم على مدار العام الماضي في جهودها الرامية على الحفاظ على الأمن في سيراليون. كما يشيد المجلس بالإسهام الرئيسي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون والممثل الخاص للأمين العام في الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في البلد. وبحث المجلس جميع الدول على سرعة تقديم الموارد، بما في ذلك الدعم السوقي وأشكال الدعم الأخرى، للمساعدة في الحفاظ على وجود فعال لقوات حفظ السلام في سيراليون.

ويعلن المجلس اعترامه مواصلة رصد الحالة عن كثب والنظر على سبيل الاستعجال في أي إجراءات إضافية قد تلتزم.

وردّ وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أيضا على السؤال المتعلق برصد الحدود، فشدّد على أن المسألة تتعلق بالأمن أساسا. وقال إن هناك دورا تقوم به سلطات سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لكن نظرا للصعوبات وللوسائل المتاحة لهذا الفريق فإنه من الواضح أنه ليست لديه القدرة على نشر قواته على طول الحدود. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان سلامة المراقبين، شدّد المتكلم على أن الحالة الأمنية تُستعرض باستمرار في كل موقع من المواقع التي ينتشر فيها المراقبون^(٥٤).

المقرر المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٦٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٦٣، المعقودة وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (البرازيل)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٥٥):

يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الهجمات التي يشنها المتمرّدون المسلحون التابعون للعصبة العسكرية السابقة والجبهة المتحدة الثورية في عاصمة سيراليون، وإزاء ما يؤدي إليه ذلك من معاناة وخسائر في الأرواح. ويدين محاولة المتمردين غير المقبولة للإطاحة بالقوة بحكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا. كما يدين المجلس حملة المتمردين المتواصلة لترويع سكان سيراليون، وبوجه خاص الفئات المرتكبة بحق النساء والأطفال. ويطالب المجلس المتمردين بإلقاء أسلحتهم على الفور ووقف العنف بجميع أشكاله. ويكرر المجلس مرة أخرى تأكيد تأييده الثابت لحكومة الرئيس أحمد تيجان كَبّاح المنتخبة ديمقراطيا.

ويدين المجلس بشدة كل الذين قدموا الدعم، عن طريق سبيل منها توريد الأسلحة والمرتبقة، إلى المتمردين في سيراليون. وفي هذا

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٥٥) S/PRST/1991/1.

لذلك برنامج الحكومة لتزع السلام والتسريح وإعادة
الإدماج تجعل من السابق لأوانه في هذه المرحلة المضى في
نشر المزيد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، على النحو
المأذون به في القرار ١١٨١ (١٩٩٣).

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وعملا بالقرار
١١٨١ (١٩٩٨) ونظرا للتطورات الخطيرة التي حدثت في
سيراليون منذ تقديم الأمين العام تقريره المرحلي الثالث، قرر
الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً خاصاً عن بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في سيراليون^(٥٧). وأعرب الأمين العام في
تقريره عن أسفه العميق لتزايد الأعمال القتالية وهجمات
المتطرفين على فريتاون. وقال إن لجنة الستة المعنية
بسيراليون، المنبثقة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب
أفريقيا، أبدت ما تحمد عليه من مبادرات وتصميم، وهو يقر
توصياتها، ويحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على
أن تعقد اجتماع قمة بأسرع ما يمكن للنظر في سبل التعامل
مع الحالة. وأشار إلى أنه لا ينبغي ترك العبء على كاهل
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق المراقبة التابع
لها وحدها. وأثنى على حكومات هولندا والمملكة المتحدة
والولايات المتحدة لجهودها السابقة والمستمرة من أجل
ضمان توفير الدعم اللوجستي اللازم لفريق المراقبة التابع
للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشجع الدول
الأعضاء على أن تستعد لتقديم مزيد من المساهمات لعملية
السلام حسب الحاجة. وأوصى بتمديد ولاية بعثة الأمم
المتحدة للمراقبة في سيراليون لمدة شهرين حتى
١٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٣٩٦٤، المعقودة في ١٢ كانون
الثاني/يناير ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل
إليه في مشاورات المجلس السابقة، قرر المجلس أن يدرج تقرير

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
(الجلسة ٣٩٦٤): القرار ١٢٢٠ (١٩٩٩)

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وعملا
بالبقرة ١٩ من القرار ١١٨١ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام
تقريره المرحلي الثالث عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
سيراليون^(٥٦).

وقال الأمين العام في تقريره إنه، بالرغم من التقدم
الذي أحرزته حكومة سيراليون في تدعيم سلطتها، يشعر
بالقلق إزاء استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون على
المدنيين وما يصاحب تلك الهجمات من فظائع وأعمال
اختطاف. ومع ذلك، فمن التطورات الجديرة بالترحيب
وضع نهج ذي مسارين لحل النزاع عقب اجتماع قمة
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣١ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٩٨ واجتماع لندن لفريق الاتصال الدولي
المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وستعمل بعثة مراقبي الأمم
المتحدة في سيراليون مع الحكومة لمتابعة هذا النهج. وأشار
إلى أنه استمد التشجيع من النتيجة التي تم التوصل إليها في
اجتماع القمة الاستثنائية لاتحاد نهر مانو المعقود في
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي اتفق فيه رؤساء كل
من سيراليون وليبيريا وغينيا على مواصلة تعزيز الاتحاد
وتحسين علاقاتهم المتبادلة. وقال إنه ليس هناك أدنى شك في
أهمية هذا النهج دون الإقليمي من أجل تعزيز الاستقرار
والأمن في البلدان الثلاثة جميعاً. ولما كانت أهمية بعثة المراقبين
قد ثبتت لحكومة وشعب سيراليون في استعادة النظام والسلم
في البلد، فإنه يوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في سيراليون لفترة أخرى مدتها ستة أشهر،
لغاية ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩. وذكر أيضاً أن حالة الأمن غير
المستقرة في أجزاء من البلد والتأخيرات التي تعرض لها نتيجة

(٥٦) S/1991/1176.

(٥٧) S/1999/20.

المقرر المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٨٦): القرار ١٢٣١ (١٩٩٩)

في ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٢٠ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره الخامس عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون^(٥٩). وفي الجلسة ٣٩٨٦، المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، قرر المجلس أن يدرج تقرير الأمين العام ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٦٠).

وأقر ممثل سيراليون، في بيانه أمام المجلس، بالدور الخاص الذي واصلت حكومة نيجيريا الاضطلاع به في حفظ السلام وفي صيانة السلم والأمن الدوليين، لا في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل في أفريقيا بصفة عامة. وأكد أن حكومة بلده قد بذلت ما يكفي من الجهود الجدية لإقامة حوار مع المتمردين، ولكن عدم إخلاص المتمردين في المضي قدما بعملية السلام يدل عليه بوضوح مواصلة ارتكابهم للفظائع. ودعا المجلس إلى ممارسة الضغط على المتمردين لكي يتحلوا بالجدية في محادثات السلام^(٦١).

وأكد ممثل المملكة المتحدة أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو الوسيلة الوحيدة لحماية الأفراد العاديين من فظائع المتمردين وأنه يقدم الأمل الوحيد في الأجل القصير لإرساء السلم في

الأمين العام ضمن جدول أعماله. وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (البرازيل)، بموافقة المجلس، ممثلي سيراليون وتوغو، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٥٨). ثم طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٠ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،
وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء التدهور الذي طرأ مؤخرا على الحالة في سيراليون، وإذ يشجع جميع الجهود التي ترمي إلى حل النزاع واستعادة السلم والاستقرار الدائمين،

وقد نظر في التقرير المحلي الثالث للأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وفي تقريره الخاص عن البعثة المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وإذ يلاحظ التوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون حتى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩؛

٢ - يحيط علما باعتزام الأمين العام، كما هو مبين في الفقرة ٣٧ من تقريره الخاص، تخفيض عدد المراقبين العسكريين في البعثة والاحتفاظ بعدد محدود في كوناكري على أن يعودوا إلى سيراليون حالما تسمح الظروف، وكذلك ما يلزم من موظفي الدعم التقني والسوقي المدنيين تحت قيادة مثله الخاص؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون وأن يقدم تقريرا آخر إلى المجلس يتضمن توصيات بشأن نشر البعثة في المستقبل وتنفيذ ولايتها بحلول ٥ آذار/مارس ١٩٩٩؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

(٥٩) S/1999/237.

(٦٠) 1999/262.

(٦١) S/PV.3986، الصفحة ٤.

(٥٨) S/1999/26.

وإذ يعرب عن قلقه المستمر إزاء الحالة المشهية في سيراليون،
وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون
واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،
وقد نظر في التقرير الخامس للأمين العام عن بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٩، وإذ يلاحظ
التوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في
سيراليون حتى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛
٢ - يرحب باعتزام الأمين العام إعادة إنشاء البعثة في
فريتاون في أقرب وقت ممكن، والقيام، تحقيقاً لهذه الغاية، بزيادة العدد
الحالي للمراقبين العسكريين وموظفي حقوق الإنسان، على النحو
المبين في الفقرتين ٤٦ و ٥٤ من تقريره وإعادة نشر الموظفين اللازمين
لدعم الانتقال إلى فريتاون، رهناً بما يتضح من المتابعة الدقيقة للحالة
الأمنية فيها؛

٣ - يدين الفظائع التي ارتكبتها المتمردون ضد السكان
المدنيين في سيراليون، بما في ذلك على وجه الخصوص ما ارتكب ضد
النساء والأطفال، ويشجب جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون
الإنساني الدولي التي حدثت في سيراليون خلال التصعيد الأخير
لأعمال العنف على النحو المشار إليه في الفقرات ٢١ إلى ٢٨ من
تقرير الأمين العام، بما في ذلك تجنيد الأطفال كمقاتلين، ويحث
السلطات المختصة على التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بهذه
الانتهاكات، بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٤ - يطلب إلى جميع أطراف النزاع في سيراليون أن
تتكرم على الوجه الكامل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
وحياد العاملين في المجال الإنساني وحيدهم، وأن تكفل وصول
المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين وصولاً كاملاً دون عوائق؛

٥ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار ورود الأنباء
التي تفيد بأنه يجري تقديم الدعم إلى المتمردين في سيراليون، عن طريق
سبل منها توريد الأسلحة والمرتقة، وخاصة من إقليم ليبيريا؛

٦ - يقرر باستلام الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير
١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس ليبيريا والبيان الصادر عن
حكومة ليبيريا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن الإجراءات التي
تتخذها للحد من تورط المواطنين الليبريين في القتال الدائر في
سيراليون، بما في ذلك التدابير المتخذة لتشجيع عودة المقاتلين الليبريين،
والتوجيهات التي أصدرتها إلى أجهزة الأمن الوطني الليبرية بأن تكفل
عدم نقل أسلحة عبر الحدود وعدم نقل الأسلحة والذخيرة عبر أراضي
ليبيريا، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر، بالتنسيق مع بلدان
اتحاد نهر مانو والدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول

سيراليون. وحث على ضرورة مواصلة تقديم الدعم المالي
اللوجستي الدولي إلى الفريق. وأكد أيضاً أن إشاعة الاستقرار
في سيراليون تتوقف أيضاً على استمرار الضغط على الذين
يقدمون الدعم للمتمردين. وقال إن الكثير من تركيز المجلس
انصب في هذا الصدد، وبحق، على الدعم القادم من ليبيريا
ومن خلال اشتراك المواطنين الليبريين. وأكد، مشيراً إلى
مشروع القرار والتقرير، اللذين يسلطان الضوء على ضرورة
مساعدة سيراليون لضمان أمنها عند مغادرة فريق المراقبين
العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،
أن هذه هي الطريقة الوحيدة يمكن بها للبلد أن يتطلع إلى
سلام واستقرار دائمين^(٦٢).

وأعرب العديد من المتكلمين الآخرين عن تأييدهم
لمشروع القرار مشيرين إلى أنه سيتمكن بعثة الأمم المتحدة
للمراقبة في سيراليون من مواصلة الاضطلاع بدورها الرئيسي
في عملية السلام جنباً إلى جنب مع الجهود التي تبذلها
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة السلم
والأمن في سيراليون^(٦٣).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣١ (١٩٩٩) وفي ما
يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه
١٩٩٨ و ١٢٢٠ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ كانون الثاني وإلى بيان رئيسه
المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٦٣) S/PV.3986، الصفحة ٦ (هولندا)؛ والصفحتان ٥ و ٦،
(كندا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحات ٧ إلى
٩ (ماليزيا)؛ والصفحة ٩ (ناميبيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠
(سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (الغابون)؛ والصفحة ١٢
(غامبيا)؛ والصفحات ١٢ إلى ١٤ (الولايات المتحدة)؛
والصفحة ١٤ (الصين).

المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٦٤):

يشدد مجلس الأمن على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومصالحة وطنية بوصف ذلك جوهريا لتحقيق تسوية سلمية للترزاع في سيراليون. وفي هذا السياق، يرحب المجلس بالمحادثات الداخلية التي أجراها منذ عهد قريب وفد يمثل المتمردين في لومي، ويحث حكومة سيراليون وممثلي المتمردين على كفالة عدم وضع مزيد من العقبات في وجه الشروع في محادثات مباشرة دون تأخير.

ويهيئ المجلس بجميع الأطراف المعنية أن تبقى على التزامها بعملية التفاوض وأن تتحلى بالمرونة إزاء هذه العملية. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس على تأييده القوي لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ضمن إطار عملية لومي، ولا سيما العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير الحوار، وللدور الرئيسي الذي يضطلع به رئيس توغو.

ويشني المجلس مرة أخرى على الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة سيراليون وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعادة السلم والأمن والاستقرار في سيراليون، ويدعو إلى تقديم المجتمع الدولي الدعم المستمر لفريق الرصد.

ويدين المجلس ما ارتكب مؤخرا بحق المدنيين من أعمال قتل وأعمال وحشية وتدمير للممتلكات وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي من قبل المتمردين خلال الهجمات الأخيرة، ولا سيما في ماسياكا وميناء لوكو. ويهيئ بالمتهمين أن يوقفوا هذه الأعمال فوراً ويحث زعماء المتمردين على إطلاق سراح جميع الرهائن والمختطفين دون إبطاء.

ويحث المجلس الطرفين معا على الالتزام مجدداً بوقف أعمال القتال خلال فترة محادثات لومي، وعلى ضمان احترام هذا الالتزام احتراماً تاماً في الممارسة العملية وعلى العمل بروح بناءة وبجسنة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ويهيئ بالطرفين أن يمتنعوا عن أي أفعال عدائية أو عدوانية من شأنها أن تقوض عملية المحادثات.

ويرحب المجلس بعزم الأمين العام على زيادة الوجود الميداني لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون على سبيل الاستعداد لوقف أعمال القتال، وذلك بالقدر الذي تسمح به الأحوال الأمنية وضمن الحدود المأذون بها حالياً. ويرحب المجلس أيضاً بعزم الأمين العام بإيفاد فريق للتقييم إلى سيراليون للنظر في كيفية توسيع نطاق البعثة وتنقيح ولايتها ومفهوم عملياتها بحيث تسهم في تنفيذ وقف إطلاق النار

(٦٤) S/PRST/1999/13.

غرب أفريقيا، في جدوى وفعالية نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة إلى جانب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على طول الحدود بين ليبيريا وسيراليون؛

٧ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالامتثال بدقة لأحكام حظر بيع أو توريد الأسلحة والعتاد ذي الصلة إلى سيراليون، المفروض بموجب قراره ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

٨ - يعرب عن اعترامه بإبقاء المسألة المتعلقة بالدعم الخارجي المقدم إلى المتمردين في سيراليون قيد الاستعراض الوثيق، والنظر في اتخاذ خطوات إضافية للتصدي لتلك المسألة على ضوء التطورات التي تستجد على أرض الواقع؛

٩ - يعرب عن تأييده لجميع الجهود المبذولة، وخاصة التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرامية إلى حل التزاع بالوسائل السلمية واستعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى سيراليون ويشجع الأمين العام على أن يقوم، من خلال ممثله الخاص لسيراليون، بتيسير الحوار لتحقيق هذه الغاية؛ ويرحب ببيان رئيس سيراليون المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ الذي أعرب فيه عن استعداد حكومته لمواصلة جهودها لإجراء حوار مع المتمردين، ويهيئ بجميع الأطراف المتورطة في الأمر، وخاصة المتمردين، المشاركة جدياً في هذه الجهود؛

١٠ - يشيد بالجهود التي يبذلها فريق الرصد من أجل استعادة السلم والأمن والاستقرار في سيراليون، ويهيئ بجميع الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي والسوقي إلى فريق الرصد والنظر في تقديم مساعدة ثنائية عاجلة إلى حكومة سيراليون من أجل إنشاء جيش سيراليوني جديد للدفاع عن البلد؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون وأن يقدم إليه في هذا الصدد تقريراً إضافياً يتضمن توصيات بشأن نشر البعثة مستقبلاً وتنفيذ ولايتها بحلول ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

١٢ - يقرر أن يبغي المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠٥): بيان من الرئيس

وفي الجلسة ٣٨٠٩، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة. دعا الرئيس (غابون)، بموافقة المجلس، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في

حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وأفاد الأمين العام بأن التطورات السياسية، بما في ذلك التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار والبدء في إجراء الحوار، كانت، مع ذلك، لها آثار كبيرة على عمل البعثة. ومن الأهمية بمكان أن تظل البعثة، بقيادة مثله الخاص، في وضع يمكنها من تقديم المساعدة الفعالة لعملية السلام في سيراليون. وأوصى بالتالي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وفي الجلسة ٤٠١٢، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، دعا الرئيس (غامبيا)، ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها أيضا، وجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٦٦). ثم طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١٢٤٥ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٢٢٠ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩ وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٧ كانون الثاني/يناير و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ يقر بالتعاون الذي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها،

وإذ يعرب عن قلقه المستمر إزاء الحالة المشقة في سيراليون،

(٦٦) S/1999/664.

والتوصل إلى اتفاق للسلام، في حالة نجاح المفاوضات بين حكومة سيراليون والمتمردين، ويعرب عن استعداده لقبول أي توصيات من الأمين العام في هذا الصدد.

بيد أن المجلس يشدد على أنه سيكون على استعداد للنظر في نشر مراقبين في عموم سيراليون فقط عندما يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار يتسم بالمصادقية وتحترمه جميع الأطراف وإلى أن تبدي جميع الأطراف التزامها باتفاق إطاري للسلام.

ويؤكد المجلس على أهمية وضع خطة، في إطار الحل الدائم للتراع في سيراليون، للإشراف الدولي على نزع السلاح وعملية تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال المجنحون. وهو يلفت النظر أيضا إلى ضرورة التخلص المأمون وفي حينه من الأسلحة التي يجري تجميعها، وفقا لأي اتفاق سلام يتم التوصل إليه.

ويعيد المجلس التأكيد على واجب جميع الدول الامتثال امتثالا تاما لأحكام حظر بيع أو توريد الأسلحة أو العتاد الحربي ذي الصلة إلى سيراليون، المفروض بموجب قراره ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ويؤكد المجلس من جديد على قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في سيراليون ويحث جميع الأطراف، ولا سيما زعماء المتمردين، على ضمان الوصول الآمن وغير المعاق إلى جميع من هم بحاجة للمساعدة الإنسانية.

ويؤكد المجلس من جديد على أن المسؤولية عن التوصل إلى حل سلمي ودائم للتراع في سيراليون تقع على عاتق حكومة سيراليون وشعبها، ولكنه يشدد مرة أخرى على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بدعم أي تسوية سلمية مستدامة.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠١٢): القرار ١٢٤٥ (١٩٩٩)

في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣١ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره السادس عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٥). وقال الأمين العام في تقريره إنه، مما يُثلج صدره على الرغم من استمرار عدم القدرة على التنبؤ بحالة النزاع في سيراليون، ذلك التقدم الكبير الذي أحرز في السعي لإجراء حوار بين

(٦٥) S/1999/645.

الثورية يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لسيراليون، وهنأ كلا الجانبين لتحليهما بالمرونة التي جعلت من هذا الاتفاق أمراً ممكناً. وقال إن الفضل يعود أيضاً إلى المجتمع الدولي، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظراً لما أبداه من قيادة في جمع الطرفين معا وتسهيل إبرام الاتفاق. بيد أنه حذر من أن التحديات المقبلة ستكون شاقة، وسيكون من بينها نزع السلاح وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم في المجتمع، واستعادة الدولة لسلطانها، وضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية. وشدد على أن الامتثال الصارم لبنود الاتفاق من كلا الجانبين لا غنى عنه وأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لديهما مسؤولية هامة في مساعدة سيراليون وضمان استمرار الزخم في هذه العملية، لا سيما في المرحلة الحرجة التي تعقب توقيع اتفاق السلام مباشرة. ولذلك أوصى الأمين العام بأن يوافق مجلس الأمن، كخطوة أولى فورية، بالتوسيع المؤقت لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون.

وفي الجلسة ٤٠٣٥، المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، دعا الرئيس (ناميبيا) ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٦٨).

(٦٨) S/1999/874.

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وقد نظر في التقرير السادس للأمين العام المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، وإذ يلاحظ التوصيات الواردة فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

٢ - يؤكد أن التسوية السياسية العامة والمصالحة الوطنية أمران أساسيان للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في سيراليون، ويرحب بإجراء محادثات في لومي بين حكومة سيراليون وممثلي المتمردين؛

٣ - يهيب بجميع الأطراف المعنية أن تظل على التزامها بعملية التفاوض وأن تبدي مرونة في تعاملها مع تلك العملية، ويؤكد دعمه الشديد لجميع المشتركين في جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في إطار عملية لومي، وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام في العمل الذي يضطلع به تيسير الحوار، كما يؤكد دعمه الشديد للدور الرئيسي الذي يضطلع به رئيس توغو بوصفه الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويشدد على الالتزام القوي للمجتمع الدولي بدعم التسوية السلمية المستدامة؛

٤ - يحيط علماً باعتراف الأمين العام، على النحو المبين في الفقرات ٥٢ إلى ٥٧ من تقريره، الرجوع إلى المجلس بتوصيات بشأن وجود موسع للبعثة بولاية ومفهوم عمليات منقحين في حالة نجاح المفاوضات بين حكومة سيراليون وممثلي المتمردين في لومي، ويؤكد أنه ينبغي النظر في توسيع نطاق نشر البعثة في نهاية المطاف مع مراعاة الأحوال الأمنية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس أولاً بأول على الحالة في سيراليون؛

٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٣٥): القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩)

في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره السابع عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون^(٦٧). وقال الأمين العام في تقريره إن التوقيع على اتفاق لومي للسلام بين حكومة سيراليون والجهة المتحدة

(٦٧) S/1999/836 و Add.1.

على دعم تنفيذ اتفاق لومي. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق ليس مثاليا، لأنه يتضمن عفوا عاما عن مرتكبي الفظائع، فإنه يشكل أحد الخيارات الصعبة التي كان على حكومة سيراليون أن تتخذها. ورحب المتكلم بالخطوات التي اتخذتها حكومة سيراليون، وشدد على ضرورة الشروع فوراً في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحث المجلس على إنشاء عملية كاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام وتهيئة مناخ من الثقة، وأعرب عن الأمل في أن تتفق الأمم المتحدة وفريق الرصد قريبا على مجالات مسؤولية كل منهما بموجب النظام الجديد لحفظ السلام^(٧٠).

وقال ممثل الولايات المتحدة إن بلده يظل ثابتا في تأييده لاتفاق لومي وهو على استعداد للمساعدة في تنفيذه. ولا تزال الولايات المتحدة أيضا ملتزمة بتأييد الجهود التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) في تنفيذ اتفاق لومي. ولكن على الرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد هذا الاتفاق بالكامل، فإنها تشعر بالقلق إزاء أحكام الاتفاق المتعلقة بالعمو، وهي تتطلع بذلك إلى الإنشاء المبكر للجنة الحقيقة والمصالحة، مثلما يدعو إلى ذلك الاتفاق. وهي تظل أيضا منفتحة إزاء احتمال إنشاء بعثة دولية موضوعية لتقصي الحقائق بغية توثيق الأدلة المتعلقة بالفظائع المرتكبة وتوفير المعلومات للجنة الحقيقة والمصالحة كأساس لأعمالها. وتؤيد الولايات المتحدة نشر عدد إضافي من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين والموظفين الطبيين وغيرهم من موظفي الدعم بغية المساعدة على تنفيذ اتفاق لومي في سيراليون^(٧١).

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

وأبلغ ممثل سيراليون المجلس بأنه بعد محادثات طويلة ومؤلفة أجريت في لومي مع الجبهة المتحدة الثورية، وقعت حكومة سيراليون على اتفاق شامل للسلام مع الجبهة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وأعرب عن امتنان وفد بلده لمجلس الأمن لأنه يعترف ويشيد، في مشروع القرار المعروض عليه، بالجهود الشجاعة التي بذلتها حكومة سيراليون لتحقيق السلام. وقال إنه يرى أن أمن وسلامة شعب سيراليون في غاية الأهمية وأن اتفاق السلام الموقع في لومي سيظل اتفاقا هشا إلى حين تحقيق النجاح في نزع سلاح المحاربين. وفيما يتعلق بالمشاورات الجارية بشأن الولايتين المنقحتين لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، قال إن من الضروري المحافظة على الوجود الهام في البلد لفريق الرصد الذي نفذ عملية مماثلة لنزع السلاح في ليبيريا، وله دراية بتضاريس المنطقة وكذلك بالتكتيكات التشغيلية للمقاتلين في سيراليون، وهو قد اضطلع بعمل على نفس القدر من الأهمية يتمثل في استعادة الأسلحة المخبأة. ولذلك ترحب حكومة سيراليون ترحيبا حارا بمختلف الأحكام الواردة في مشروع القرار والمتعلقة بضرورة تقديم المساعدة الدولية دعما لفريق الرصد، ولبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وللإغاثة الإنسانية والتعمير طويل الأجل والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية^(٦٩).

وأشاد ممثل المملكة المتحدة بحكومة سيراليون وبكل من سعى لإحلال السلام، ولا سيما الدور الذي قام به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقال إن هذا البلد بحاجة إلى جهود منسقة ومستدامة من جانب المجتمع الدولي لكفالة السلام الدائم. وتنتظر المملكة المتحدة إلى مشروع القرار على أنه دلالة على تصميم الأمم المتحدة

(٦٩) S/PV.4035 و Corr.1، الصفحتان ٢ إلى ٤.

و ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، وإلى غيرها من القرارات ذات الصلة وإلى بيان رئيسه المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩،
وإذ يشير أيضا إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون تمتد، وفقا لقراره ١٢٤٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،
وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩،

١ - يرحب بتوقيع اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجمهورية المتحدة الثورية لسيراليون، في لومي، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ويثني على رئيس توغو، والممثل الخاص للأمين العام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع من اشتركوا في تسهيل إجراء المفاوضات في لومي، لما أسهموا به في تحقيق هذا الإنجاز؛

٢ - يثني على حكومة سيراليون لجهودها الشجاعة في سبيل تحقيق السلم، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير تشريعية بالإضافة إلى تدابير أخرى متخذة فعلا من أجل تنفيذ اتفاق السلام، ويثني أيضا على قيادة الجبهة المتحدة الثورية لاتخاذها هذه الخطوة الحاسمة صوب إحلال السلام، ويهيب بهما العمل معا لكفالة التنفيذ الكامل لأحكام هذا الاتفاق؛

٣ - يثني أيضا على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإسهام البارز الذي قدمه صوب استعادة الأمن والاستقرار في سيراليون وحماية المدنيين وتعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للتراع. ويحث جميع الدول على مواصلة تقديم الدعم التقني والسوقي والمالي إلى فريق الرصد من أجل مساعدته على مواصلة الاضطلاع بهذا الدور في سيراليون، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المنشأ من أجل دعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة المتصلة بها في سيراليون؛

٤ - يأذن بتوسيع مؤقت لنطاق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون ليلبلغ قوامها ٢١٠ من المراقبين العسكريين، مع توفير ما يلزم من معدات ودعم إداري وطبي لأداء المهام المبنية في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام، ويقرر أن يجري نشر هؤلاء المراقبين العسكريين الإضافيين حسبما تسمح بذلك الأحوال الأمنية، وأن يعملوا في الوقت الراهن في إطار أمني يوفره فريق الرصد، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٩ من التقرير؛

٥ - يشدد على أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرّيتهم في الحركة، ويلاحظ أن حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية قد وافقتا في اتفاق السلام

وشدد عدة متكلمين آخرين أيضا على التقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، وأثنوا على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها من أجل المساعدة على استعادة السلم والاستقرار في البلد. وأيدوا جميعا توصية الأمين العام بالإذن بزيادة مؤقتة في عدد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وأكد كل المتكلمين مجددا على أن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مسؤولية هامة في مساعدة سيراليون في ضمان استمرار الزخم في عملية السلام. وقال بعض المتكلمين إن السلم في سيراليون لا يزال هشاً ولذلك من اللازم جدا أن يبذل الطرفان كل ما في وسعهما لتوطيد المكاسب التي تم إحرازها. وينطبق هذا أيضا بالدرجة الأولى على ممثلي القوات المتحاربة في سيراليون الذين عليهم أن يمثلوا لاتفاق السلام. وأكد المتكلمون مجددا على أن الأمر يتوقف أيضا بدرجة كبيرة على البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، وعلى المناخ الذي سيجري في ظلّه بناء السلام في سيراليون^(٧٢).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ و ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٦ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الصين)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (غابون)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٠ إلى ١٢ (غامبيا)؛ والصفحة ١٢ (كندا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (البحرين)؛ والصفحة ١٣ (سلوفينيا)؛ والصفحة ١٤ (هولندا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (ناميبيا).

المادة التاسعة والعشرون من اتفاق السلام، بإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض؛

١٣ - يؤكد الحاجة الماسة وباللغة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب سيراليون، ولا سيما في الجزء الكبير من هذا البلد الذي لم تتمكن وكالات الإغاثة حتى الآن من الوصول إليه، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية على تقديم هذه المساعدة، على سبيل الأولوية، استجابة للنداء المنقح الموحد المشترك بين الوكالات، الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٩؛

١٤ - يهيب بجميع الأطراف كفالة سبل وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في سيراليون، وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، والاحترام التام لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

١٥ - يؤكد الحاجة إلى توفير المساعدة المستمرة والسخية للمهام الطويلة الأجل المتعلقة بالتعمير والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في سيراليون، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية على المشاركة والمساهمة بنشاط في هذه الجهود؛

١٦ - يوجب بالتزام حكومة سيراليون بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والتزاعات المسلحة والوكالات الدولية الأخرى من أجل توجيه اهتمام خاص إلى العملية الطويلة الأجل لإعادة تأهيل المقاتلين من الأطفال في سيراليون، ويشجع الجهات المعنية أيضا على تلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الأطفال المتأثرين بالتزاع في سيراليون. بما في ذلك من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة تحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، وعن طريق توفير الدعم للأطفال ضحايا التشويه والاستغلال الجنسي والاحتطاف، والخدمات التأهيل الصحي والتعليم وإبراء الأطفال المصابين بصدمة، ولحماية الأطفال الذين لا يرافقهم أحد؛

١٧ - يوجب بما قرره الأمين العام من أن تعتمد الأمم المتحدة، بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين، إلى وضع نهج إداري استراتيجي من أجل سيراليون، وذلك على نحو ما جاء في الفقرة ٤٤ من تقريره؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقيي المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون، وأن يقدم تقريرا إضافيا إلى المجلس في أقرب وقت ممكن، يشتمل على توصيات تتعلق بولاية وهيكل الوجود المعزز للأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام، الذي قد يلزم في هذا البلد؛

١٩ - يقرر أن يقيي المسألة قيد نظره الفعلي.

على توفير الضمانات في هذا الصدد، ويحث جميع الأطراف في سيراليون على أن تحترم احتراما كاملا مركز موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

٦ - يأذن بتعزيز عناصر البعثة العاملة في الشؤون السياسية والمدنية والإعلام وحقوق الإنسان وحماية الطفل، على النحو المبين في الفقرات ٤٠ إلى ٥١ من تقرير الأمين العام، بما في ذلك عن طريق تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام وتوسيع مكتب الممثل الخاص للأمين العام؛

٧ - يشجع المشاورات الجارية فيما بين الأطراف المعنية بشأن ترتيبات حفظ السلام مستقبلا في سيراليون، بما في ذلك المهام المتصلة بكل منها، وقوام وولايات فريق الرصد والأمم المتحدة، ويرحب بعزم الأمين العام على أن يعود إلى المجلس بمقترحات شاملة بشأن تحديد ولاية ومفهوم جديدين لعمليات البعثة؛

٨ - يهيب بالجبهة المتحدة الثورية وسائر الجماعات المسلحة في سيراليون الشروع فورا في تسريح أفرادها وتسليم أسلحتها وفقا لأحكام اتفاق السلام والمشاركة بصورة كاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون؛

٩ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية على توفير الموارد للمساعدة في نجاح سير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشأه لهذا الغرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

١٠ - يؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية وتعزيز المساءلة واحترام حقوق الإنسان في سيراليون، ويحيط علما في هذا السياق بالآراء العرب عنها في الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام، ويرحب بما ورد في اتفاق السلام من أحكام تتعلق بإنشاء لجنة تحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون، ويهيب بحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية العمل على إنشاء هاتين اللجنتين بدون إبطاء في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام؛

١١ - يوجب باعتماد الأطراف المعنية في سيراليون للبيان المتعلق بحقوق الإنسان، ويؤكد على الحاجة إلى أن تُراعى، في المساعدة الدولية، معالجة قضايا حقوق الإنسان في سيراليون باعتبار ذلك خطوة صوب كفالة المساءلة في ذلك البلد، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام؛

١٢ - يؤكد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي وحكومة سيراليون بتصميم وتنفيذ برامج تعالج الاحتياجات الخاصة لضحايا الحرب، وبخاصة من تعرضوا لتشويه تسبب في عاهات مستديمة. ويرحب، في هذا الصدد، بالتزام حكومة سيراليون، حسبما تنص عليه

المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٥٤)، القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وعملا بطلب مجلس الأمن توصيات بشأن ولاية وهيكل وجود معزز للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام قد يلزم في البلد، قدم الأمين العام إلى المجلس التقرير الثامن عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون^(٧٣). وقال الأمين العام في تقريره إن سيراليون لا تزال، على الرغم من أنها تمكنت بفضل اتفاق لومي للسلام من إصلاح بعض الضرر الذي نجم عن الصراع الطويل ومن العودة إلى طريق السلام والازدهار، بحاجة ماسة إلى الأمن. وبدون توافر الأمن سيكون من المستحيل تنفيذ برنامج نزع السلاح وتسريح نحو ٤٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، ومن بينهم الكثير من الأطفال، مما يزيل الأخطار التي تهدد استقرار الدولة. وشدد الأمين العام على أن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدورها في تعزيز الأمن في سيراليون عن طريق النشر السريع لقوة حفظ سلام عتيدة. ومن شأن هذه القوة، التي نص عليها اتفاق لومي، أن تستكمل الجهود المحمودة التي بذلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال آخر سنتين ونصف السنة، وأن تضم عددا كبيرا من الوحدات التي أتاحتها بلدان الجماعة. وأوصى الأمين العام أيضا بأن يأذن المجلس بنشر قوة الأمم المتحدة التي، إلى جانب المراقبين العسكريين والعناصر المدنية التابعين للبعثة، ستعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL). وبما أن المجتمع الدولي لن يكون قادرا على الحفاظ على وجود عسكري كبير في سيراليون إلى أجل غير مسمى، فقد حث الأمين العام حكومة سيراليون على الإسراع بإنشاء وتدريب شرطتها الوطنية وقواتها المسلحة

(٧٣) S/1999/1003

اللتين أكد أن بدونهما لن يتسنى تحقيق استقرار طويل الأمد ومصالحة وطنية وإعادة إعمار للبلد.

وفي الجلسة ٤٠٥٤، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام.

وفي الجلسة نفسها، وبموافقة المجلس، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي) ممثلي نيجيريا وسيراليون، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس أيضا، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعوة إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٧٤).

وفي الجلسة نفسها، قال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح إنه يقترح، على ضوء ما شهدته في الميدان في سيراليون وكذلك المناقشات التي أجراها مع القادة الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، برنامج عمل خاصا من أجل أطفال سيراليون مكون من ١٥ نقطة ويتضمن عدة تدابير ومبادرات. ومن بين العناصر الرئيسية لهذا البرنامج وجود حاجة ماسة إلى إنشاء لجنة وطنية معنية بالأطفال من أجل ضمان أن تكون حمايتهم ورعايتهم شاغلا أساسيا في فترة ما بعد الحرب. ودعا المتكلم إلى دمج حماية الأطفال في ولاية

(٧٤) S/1999/1069

التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون
أمرا حيويا لنجاح تنفيذ اتفاق لومي للسلام وتعزيز السلام
في هذا البلد، وناشد المجلس أن يبذل ما في وسعه لضمان
بقاء فريق الرصد في سيراليون في الوقت الراهن^(٧٦).

وقال ممثل نيجيريا إن مشروع القرار المنشئ لبعثة
الأمم المتحدة في سيراليون سيشكل تطورا بارزا في السعي
إلى السلام الدائم في هذا البلد، مما سيكون له أثره على الأمم
المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونيجيريا
وسيراليون. ويشكل مشروع القرار بالنسبة للأمم المتحدة
فرصة للوفاء بمسؤولياتها الأساسية عن صيانة السلم والأمن
الدوليين. وهو يمثل كذلك محاولة ملموسة لمساعدة منطقة
غرب أفريقيا دون الإقليمية على حل صراع محلي. وبالنسبة
لنيجيريا، فإن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لا يبرر
فحسب اقتناعها بأن أزمة سيراليون تشكل تهديدا للسلم
والأمن الدوليين، بل تزيح عنها أيضا عبئا كبيرا كان يقع
على عاتقها من حيث الموارد البشرية والمادية. وشدد على أن
جهود نيجيريا في ليبيريا، ومؤخرا في سيراليون، تشهد على
تفانيها في خدمة المبادئ العزيزة المتمثلة في حسن الجوار
والمسؤولية الدوليين، واقتناعها بأنه ما من تنمية ذات معنى
يمكن أن تحقق في غياب السلم والاستقرار. وأكد على أن
نيجيريا تقف مستعدة للاضطلاع بدورها في بعثة الأمم
المتحدة في سيراليون من أجل تيسير تنفيذ اتفاق لومي
للسلام. وأعرب المتكلم عن تأييد نيجيريا للبعثة وإشادتها بها
باعتبارها تمثل نوعا نادرا ولكنه مطلوب من التعاون بين
الأمم المتحدة ومنظمة دون إقليمية للوفاء بأحكام الفصل
الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وقال إن وفد بلده يأمل أن
تستمر الأمم المتحدة في استخدام نهج مماثل مع المنظمات

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

وعمليات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مشددا على أن
تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم يحتاجان إلى اهتمام خاص.
وذكر أيضا أنه لما كان عدد من المسائل العابرة للحدود،
بما فيها تدفقات الأسلحة الصغيرة وتحركات اللاجئين وتجنيد
الأطفال عبر الحدود واقتفاء أثر الأسر وكم الشمل، يؤثر في
حماية حقوق الأطفال داخل سيراليون، فقد اقترحت مبادرة
على مستوى البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية التي
تضم سيراليون وغينيا وليبيريا^(٧٥).

وقال ممثل سيراليون إن اعتماد مشروع القرار
المعروض على المجلس، الذي يأذن بإنشاء ونشر عملية كاملة
للأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، سيؤدي إلى تخفيف
الأعباء عن شعبه وسيوفر أيضا لجميع أهالي سيراليون غطاء
إضافيا من الأمن الأكثر دواما. وبينما أعرب المتكلم عن
تقديره للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون
في عملية السلام، أشار إلى أنها لم تكن مؤهلة لمواجهة بعض
الحالات التي سبقت أو أعقبت اتفاق لومي للسلام الذي
وقعت عليه حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وقال
إن وفد بلده يود أن يسلط الضوء على الفقرة ١٤ من
مشروع القرار التي من شأنها أن يأذن المجلس، متصرفا
بموجب الفصل السابع من الميثاق لبعثة الأمم المتحدة الجديدة
في سيراليون بأن تتخذ، الإجراءات اللازمة لكفالة أمن
أفرادها وحرية تنقلهم، وأن توفر الحماية للمدنيين من أخطار
العنف البدني المحدث. وقال إن وفد بلده يرى تفسير هذه
الفقرة بمثابة ضمانة لحفظه السلام الدوليين وكذلك للمدنيين
الأبرياء. وفيما يتعلق بالجانب الثاني من مشروع القرار، ذكر
المتكلم أنه يؤكد على فعالية التعاون العملي بين الأمم
المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال
أنشطة حفظ السلام. واعتبر استمرار وجود فريق الرصد

(٧٥) S/PV.4054، الصفحات ٣ إلى ٥.

وقال أيضا إن وفد بلده يظل ملتزما بالعدالة والمساءلة وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة لحقوق الإنسان مثلما ينص على ذلك اتفاق لومي للسلام. وهو يؤيد أيضا تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للمساعدة في أعمال وإجراءات لجنتي الحقيقة والمصالحة وحقوق الإنسان^(٧٩).

وقال ممثل ماليزيا إنه لما كانت الحالة السياسية والأمنية في سيراليون هشة، بل ومتقلبة، فإن قوة لحفظ السلام ذات قوام له مصداقيته وعتاد جيد وولاية جيدة هي وحدها التي تقدر على تنفيذ المهام الموكلة إليها. ولهذا السبب أكد وفد بلده الحاجة إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة في سيراليون بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتماشيا مع "قواعد الاشتباك المتينة" التي اقترحتها الأمين العام لهذه البعثة في الفقرة ٤٣ من تقريره المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومما ساعد على توضيح أهمية هذا الانشغال حادث أخذ الرهائن الذي مس موظفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في آب/أغسطس ١٩٩٩. وقال إن وفد بلده يمكنه أن يؤيد صيغة مشروع القرار فيما يتعلق بالفصل السابع. وبما أن نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيؤثر على مستقبل بعثات حفظ السلام التي تنوي الأمم المتحدة إرسالها إلى مناطق الصراع الأخرى في أفريقيا، فإن من المهم أن تُمنح هذه البعثة الأدوات التي تكفل لها الفرصة لتأدية مهمتها بنجاح. وقال المتكلم إن وفد بلده يرحب باستمرار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التواجد في سيراليون لكي يواصل توفير الأمن وفق الولاية المنوطة به ويكفل تنفيذ اتفاق السلام^(٨٠).

الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى سعيا لتحقيق السلم والأمن الدوليين^(٧٧).

وقال ممثل المملكة المتحدة إن مشروع القرار الذي يوشك المجلس أن يعتمده يمثل معلما هاما وبارزا على الطريق الطويل والشاق إلى إرساء سلم دائم في سيراليون. وبإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تكون الأمم المتحدة قد أسهمت بقدر كبير في التأكد من أن اتفاق لومي للسلام يمكن أن ينجح. وقال إن الحالة في سيراليون هي حالة اختبار، وسيتيح إنشاء البعثة فرصة واضحة ليقوم مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة بإظهار أن التزامهم بتسوية الصراعات ينطبق على أفريقيا مثلما ينطبق على مناطق الاضطرابات الأخرى حول العالم. وشدد على أن نجاح البعثة سيعتمد بقدر كبير على الانتشار المشترك والتعاون الوثيق مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووصف استعداد الجماعة الاقتصادية للعمل بالترادف مع الأمم المتحدة في سيراليون بأنه مثال هام للتعاون مع الجهود الإقليمية لحفظ السلام حول العالم. وفي الختام، قال إن المملكة المتحدة تعمل أيضا مع حكومة سيراليون من أجل إعادة هيكلة وتدريب جيش وقوة شرطة جديدين ومحترفين ومسؤولين ديمقراطيا في سيراليون، وذلك من أجل حماية شعب هذا البلد وتشجيع الاستقرار طويل الأمد^(٧٨).

وقال ممثل الولايات المتحدة إن حل الصراع في سيراليون يحظى بأولوية قصوى لدى حكومة بلده التي تسلم بالإسهامات الهائلة التي قدمها العاملون في حفظ السلام التابعون لفريق الرصد، بقيادة نيجيريا، وتشيد باستعداد الفريق للبقاء في الميدان وللمضي في نزع السلاح والتسريح.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

هدفين محددين هما: كفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم، وحماية المدنيين من أخطار العنف البدني المحدث. وقال إن سلامة وأمن العاملين في ميدان العمليات يجب أن يكون شرطاً أساسياً في جميع بعثات حفظ السلام. وقال بما أنه ليس هناك شك في أن أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيقومون بمهامهم في بيئة محفوفة بالمخاطر، فإن الأرجنتين ترى من الملائم أن يعزز مشروع القرار قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة بسلطات إضافية واردة في الفصل السابع. كذلك، فإن الاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بما توفر الآليات القانونية المطلوبة لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة؛ وفي هذا الصدد قال إن وفد بلده يناشد مرة أخرى جميع الدول التي لم توقع على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك. وترى الأرجنتين في حماية المدنيين بموجب الفصل السابع تطوراً سديداً في إطار ولاية عملية حفظ السلام. ومشروع القرار المعروض هام لأنه يقدم بعداً أساسياً جديداً، سياسياً وقانونياً وأخلاقياً، يؤثر في مصداقية مجلس الأمن ويدل على أن المجلس قد تعلم من تجاربه السابقة وأنه لن يقف مكتوف الأيدي عندما تُقترب هجمات عشوائية على السكان المدنيين. وفي الواقع، لا بد أن يكون الهدف المنشود متسقاً مع الوسائل المتاحة. ولهذا السبب توافق الأرجنتين على الحدود التي رسمتها الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار لنطاق عمليات البعثة. فهي قد وضعت حداً موضوعياً يتعلق بالصلاحيات التي يرغب مجلس الأمن في منحها لهذه البعثة، وحداً جغرافياً لمنطقة انتشارها؛ وحداً وظيفياً لكي لا تتداخل مع المسؤوليات الأمنية المحددة والموكلة إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفقاً للولاية التي أقرتها الجماعة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩^(٨٣).

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

وقال ممثل فرنسا إن المجلس، باعتماده مشروع قرار يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتوحيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يستطيع أن يخلص إلى أن هذه التطورات الجديدة تمثلبادرة مشجعة للقارة الأفريقية التي ستأخذ علماً بمدى التفتح الصادق الذي يعيره أعضاء مجلس الأمن لتطوعاتها. وقال إن فرنسا تعتقد أنه عندما توجد فرص جادة لحسم الصراعات، فإنه يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن في المقام الأول، أن يقف جنباً إلى جنب مع قادة أفريقيا وشعوبها لتسهيل التوصل إلى حل سلمي. وهي تأمل أن يجري في مناطق أخرى من أفريقيا، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية، توخي هذا الالتزام بشأن سيراليون المتجسد بشكل ملموس في عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام^(٨١).

ورحب عدة متكلمين آخرين بمشروع القرار المنشئ لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وقالوا إن مجلس الأمن يتخذ بذلك خطوة حاسمة وضرورية في سبيل دعم اتفاق لومي للسلام. وما زالت الحالة في سيراليون متقلبة، ووجود قواعد اشتباك متينة ضروري بالفعل إذا أُريد للبعثة أن تضطلع بالولاية المنوطة بها وتحمي نفسها والمدنيين المهددين. وأشادوا جميعاً بفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهوده المستمرة من أجل إحلال السلام في سيراليون، وأعربوا عن تأييدهم لمواصلة التعاون الوثيق بين فريق الرصد وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٨٢).

وأشار ممثل الأرجنتين بالأخص إلى الفقرة ١٤ من مشروع القرار التي تأذن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق من أجل تحقيق

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (هولندا)؛ والصفحة ١٥ (الصين)؛ والصفحة ١٦ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (كندا)؛ والصفحة ١٩ (البحرين).

تسريح أفرادها وتسليم أسلحتها طبقاً لأحكام اتفاق السلام والمشاركة الكاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

٥ - يرحب بعودة قادة الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى فريتاون ويهيب بهم المشاركة بصورة كاملة ومسؤولة في تنفيذ اتفاق السلام والإشراف على مشاركة كافة جماعات المتمردين في عملية نزع السلاح والتسريح دون إبطاء؛

٦ - يشجب ما قامت به جماعات المتمردين مؤخراً من عمليات أخذ الرهائن، وبينهم أفراد تابعون لبعثة المراقبة وفريق الرصد، ويهيب بالمسؤولين عن ذلك وضع حد لهذه الممارسات على الفور، ومعالجة ما يساورهم من شواغل فيما يتعلق بأحكام اتفاق السلام بالطرق السلمية عن طريق الحوار مع الأطراف المعنية؛

٧ - يؤكد من جديد تقديره للدور الجوهري الذي ما زالت تضطلع به قوات فريق الرصد في صون الأمن والاستقرار في سيراليون وحماية شعبها ويوافق على الولاية الجديدة لفريق الرصد التي أقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩؛

٨ - يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على أن ينفذ ذلك فوراً لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وأن تُسند إليها الولاية التالية:

(أ) التعاون مع حكومة سيراليون والأطراف الأخرى في اتفاق السلام في تنفيذ الاتفاق؛

(ب) مساعدة حكومة سيراليون في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ج) القيام، تحقيقاً لهذه الغاية، بإنشاء وجود في المواقع الأساسية في مجمل إقليم سيراليون بما في ذلك مراكز نزع السلاح/تلقي الأسلحة ومراكز التسريح؛

(د) ضمان الأمن وحرية الحركة لموظفي الأمم المتحدة؛

(هـ) رصد الالتزام بوقف إطلاق النار طبقاً لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩ عن طريق الهياكل المنصوص عليها في ذلك الاتفاق؛

(و) تشجيع الأطراف على استحداث آليات لبناء الثقة ودعم أداؤها؛

(ز) تسهيل توصيل المساعدة الإنسانية؛

(ح) دعم عمليات موظفي الأمم المتحدة المدنيين، بما يشمل الممثل الخاص للأمين العام وموظفيه والأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان وموظفي الشؤون المدنية؛

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، و ١٢٦٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، وإلى غيرها من القرارات ذات الصلة، وإلى بيان رئيسه المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وإلى قراره ١٢٦٥ (١٩٩٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ يقر بأن الحالة في سيراليون ما زالت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

١ - يرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة سيراليون، وقيادة الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون، صوب تنفيذ اتفاق السلام منذ توقيعها في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، ويعترف بالدور الهام الذي تقوم به لجنة التنفيذ المشتركة التي أنشئت بموجب اتفاق السلام برئاسة رئيس توغو؛

٢ - يهيب بالأطراف الوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاق السلام من أجل تيسير إعادة السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية في سيراليون؛

٣ - يحيط علماً بالاستعدادات التي اتخذتها حكومة سيراليون، من خلال اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين، بمن فيهم الجنود الأطفال، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ويحث جميع المعنيين على بذل كل الجهود من أجل كفالة بدء جميع المراكز المحددة لأعمالها في أقرب وقت ممكن؛

٤ - يهيب بكل من الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني والقوات المسلحة السابقة لسيراليون/المجلس الثوري للقوات المسلحة وكافة الجماعات المسلحة الأخرى في سيراليون البدء فوراً في

بالأطفال والمرأة، إضافة إلى مهارات التفاوض والاتصال والوعي الثقافي والتنسيق المدني العسكري؛

١٦ - يطلب من حكومة سيراليون أن تقوم بإبرام اتفاق لمركز القوات مع الأمين العام في غضون ثلاثين يوما بعد اتخاذ هذا القرار، ويشير إلى أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق، يسري العمل مؤقتا بالاتفاق النموذجي لمركز القوات المؤرخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠؛

١٧ - يشدد على الحاجة الماسة إلى تعزيز السلام والمصالحة الوطنية ودعم الأخذ بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان في سيراليون، ويؤكد في هذا الصدد الدور الأساسي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة دعم السلام المنشأة بموجب اتفاق السلام، ويحث حكومة سيراليون على ضمان المبادرة الفورية بإنشاء هذه الهيئات وفعالية أدائها لمهامها في إطار المشاركة الكاملة لجميع الأطراف بالاستناد إلى التجارب ذات الصلة والدعم المقدم من الدول الأعضاء والهيئات المتخصصة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني؛

١٨ - يؤكد أن معاناة الأطفال تشكل واحدا من أشق التحديات التي تواجه سيراليون، ويرحب بمواصلة التزام حكومة سيراليون بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والتراعات المسلحة والوكالات الدولية الأخرى من أجل إيلاء اهتمام خاص لعملية إعادة إدماج الأطفال المقاتلين الطويلة الأجل في سيراليون، ويؤكد من جديد تشجيعه للمعنيين بهذا الأمر كي يتصدوا لمعالجة الاحتياجات الخاصة لجميع الأطفال المتأثرين بالتراع؛

١٩ - يحث جميع الأطراف المعنية على كفالة الحماية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا وتمكينهم من العودة الطوعية والأمنة إلى ديارهم، ويشجع الدول والمنظمات الدولية على تقديم المساعدة العاجلة من أجل تحقيق هذه الغاية؛

٢٠ - يشدد على الحاجة الملحة إلى توفير موارد إضافية كبيرة لتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية وغيرها المساهمة بسخاء في صندوق المانحين المتعددين الاستثماري الذي أنشأه البنك الدولي للإنشاء والتعمير لهذا الغرض؛

٢١ - يشدد أيضا على استمرار الحاجة إلى توفير المساعدة الإنسانية الكبيرة والعاجلة لشعب سيراليون، وكذلك توفير المساعدة المستمرة والسخية من أجل الاضطلاع بالمهام الطويلة الأجل المتعلقة ببناء السلام والتعمير والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في سيراليون، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية وغيرها على تقديم هذه المساعدة على سبيل الأولوية؛

(ط) تقدم الدعم، عند الطلب، للانتخابات المقرر إجراؤها طبقا للدستور الحالي لسيراليون؛

٩ - يقرر أيضا أن يبلغ قوام العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كحد أقصى، ٦٠٠٠ من الأفراد العسكريين. ويشمل ذلك ٢٦٠ مراقبا عسكريا، رهنا بالاستعراض الدوري في ضوء الظروف القائمة على أرض الواقع والتقدم المحرز في عملية السلام، وخاصة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحيط علما بالفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛

١٠ - يقرر كذلك أن تتولى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أمر العنصرين المدني والعسكري لبعثة المراقبة من الناحية الفنية ومهامها بالإضافة إلى أصولها، ويقرر في هذا الشأن إنهاء ولاية بعثة المراقبة فور إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

١١ - يشي على استعداد فريق الرصد مواصلة كفالة الأمن للمناطق التي يربط فيها حاليا، وخاصة حول فريتاون ولونغوي، ولتقديم الحماية لحكومة سيراليون والقيام بعمليات أخرى بموجب ولايته بما يضمن تنفيذ اتفاق السلام وبدء مواصلة نزع السلاح والتسريح في تعاون وتنسيق كامل مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

١٢ - يؤكد الحاجة إلى توثيق التعاون والتنسيق بين فريق الرصد وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ مهام كل منهما، ويرحب باعتماد إنشاء مراكز ومقار عمليات مشتركة إضافة إلى ما يتم إنشاؤه، عند الاقتضاء، على المستويات الفرعية في الميدان؛

١٣ - يكرر التأكيد على أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحريةهم في الحركة، ويلاحظ أن حكومة سيراليون والجهة المتحدة الثورية قد وافقتا في اتفاق السلام على توفير الضمانات في هذا الصدد، وبهيب بجميع الأطراف في سيراليون أن تحترم احترامها كاملا مركز موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

١٤ - يقرر، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تتخذ، في سياق اضطلاعها بولايتها، التدابير اللازمة لكفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم، وأن تقوم، في حدود إمكاناتها وفي المناطق التي تُنشر فيها، بحماية المدنيين من أخطار العنف البدني المهدد، آخذة في اعتبارها مسؤوليات حكومة سيراليون وفريق الرصد؛

١٥ - يؤكد على أهمية أن تشمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أفرادا ذوي تدريب مناسب في مجالات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان واللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتصلة

الثورية كحزب سياسي، وزيادة تسجيل المحاربين السابقين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أنه أشار إلى أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وخروقات وقف إطلاق النار، بما في ذلك القتال بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري والحركة واسعة النطاق للقوات والأسلحة من جانب الجبهة واستهداف العاملين، هي من الأمور التي تبعث على القلق الشديد. وأشاد الأمين العام بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل دعم حكومة وشعب سيراليون، مشددا على الحاجة الماسة إلى تعزيز وتسريع عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ورحب الأمين العام أيضا بالتقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون وبالمساهمات القيمة من جانب المانحين، وخصوصا حكومة المملكة المتحدة والبنك الدولي، في إنشاء المرافق اللازمة للتسريح.

وفي الجلسة ٤٠٧٨، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، وبموافقة المجلس، دعا الرئيس (المملكة المتحدة) ممثل سيراليون، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه المجلس أيضا، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دعوة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وشدد ممثل فرنسا على أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون مسألة هامة وملحة. ولكنه وجه أيضا بعض الأسئلة إلى ممثل الأمانة العامة. وأشار المتكلم إلى أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تم نشرها إلى حد كبير في الجزء

٢٢ - يهيب بجميع الأطراف كفالة سبل وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في سيراليون، وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، والتقييد باحترام أحكام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ذات الصلة؛

٢٣ - يحث حكومة سيراليون على التعجيل بتشكيل قوات الشرطة والقوات المسلحة الوطنية التي تتسم بالاحتراف وتخضع للمساءلة، بما في ذلك قيامها بإعادة تشكيلها وتدريبها باعتبار أنه لا يمكن بدون ذلك تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية والتعمير في البلد في الأجل الطويل، ويؤكد أهمية قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم والمساعدة في هذا الخصوص؛

٢٤ - يرحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به الأمم المتحدة في وضع الإطار الاستراتيجي لسيراليون الذي يهدف إلى تعزيز فعالية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة وشركائها الوطنيين والدوليين في سيراليون؛

٢٥ - يلاحظ اعتراف الأمين العام إبقاء الحالة في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق والعودة إلى المجلس مرة أخرى بمقترحات إضافية، إذ لزم الأمر؛

٢٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل خمسة وأربعين يوما تقريرا يشمل المستجدات التي تطرأ على حالة عملية السلام والظروف الأمنية على أرض الواقع وحجم النشر المستمر لأفراد فريق الرصد بحيث يتسنى تقييم أحجام القوة والمهام المطلوب أدائها على النحو المبين في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛

٢٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المداولات التي جرت في ١٠ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٧٨)

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام تقريره الأول عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون^(٨٤). ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه قد أحرز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق لومي للسلام بعودة زعماء الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى سيراليون، وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، والتسجيل المؤقت للجبهة المتحدة

في نيويورك. وأعرب المتكلم أيضا عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، والإساءات لحقوق الإنسان، وعدم وصول المساعدة الإنسانية. وشدد على أن التوترات بين مختلف جماعات وزعامات المتمردين تقف وراء معظم أعمال العنف وعدم الاستقرار المستمرة. وقال إن من الضروري إجراء حوار مع كل واحد منهم لإعادتهم هم وأتباعهم إلى إطار اتفاق لومي. وحث أيضا الأطراف المعنية وكل من لهم تأثير عليها على أن يواصلوا ضمان تنفيذ أحكام اتفاق لومي للسلم. بما يسمح لعملية حفظ السلام، التي تشتد الحاجة إليها، بأن تفي بمتطلبات الولاية المسندة لها^(٨٧).

وقال عدة متكلمين إنهم لا يزالون، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لومي للسلم، يشعرون بالقلق البالغ إزاء الأدلة المستمرة على هشاشة عملية السلام في سيراليون. وشددوا على أن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم هي مسائل لازمة، وأشادوا في هذا الصدد بتلك الحكومات التي أسهمت في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحث بعض المتكلمين على الالتزام الصارم بأحكام حظر الأسلحة الحالي المفروض على سيراليون، وأعربوا عن تأييدهم لاتخاذ تدابير أخرى مثل إنشاء آلية للرصد والتفتيش من أجل تعزيز فعالية نظام الجزاءات. وأعرب كل المتكلمين عن ارتياحهم لنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دعما لعملية السلام. وأيد البعض منهم إنشاء لجنة حقوق إنسان في سيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة، وقالوا إن المبادرة المتمثلة في دراسة الصلة بين عمل لجنة الحقيقة والمصالحة من جهة ولجنة دولية محتملة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخرى هي مبادرة محل ترحاب. وذكروا أيضا أن العفو المتوخى في

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

الجنوبي من البلد، الذي يشمل أيضا مواقع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقال إن سؤاله الأول يتعلق بما تنوي الأمانة العامة القيام به فيما يتعلق بنشر القوات في الجزء الشمالي من البلد، وبما إذا كان قد تم التفاوض على ضمانات أمنية لقوات البعثة مع حركات التمرد التي تنشط في تلك المناطق. وقال إن سؤاله الثاني يتعلق بتقديرات الأمانة العامة لطبيعة الشكوك المتعلقة بالالتزام الجبهة المتحدة الثورية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الختام، سأل المتكلم عما إذا كانت الخطط المتعلقة بتنظيم عمل لجنة توطيد السلم، التي عرضها رئيس اللجنة، تجسد بالفعل رغبات جميع الأطراف في سيراليون، وما إذا كانت قد نُوقشت مع الأمم المتحدة^(٨٥).

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن سعادته لتطور الأمور في سيراليون باعتبار أن دور الأمم المتحدة حاسم لنجاح عملية السلام. وشدد على أن بعض جيران سيراليون تقع على عاتقهم مسؤولية مباشرة في محاولة دفع الأمور إلى الأمام للتحرك بسرعة لنزع السلاح والتسريح بأسرع ما يمكن. وقال إن القمة السنوية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتيح فرصة لقادة المنطقة لكي يؤكدوا تلك الرسالة. وشدد على أنه من المهم لجميع الدول في المنطقة أن تدعم إعادة الإدماج وتوفير المساعدات الإنمائية الإنسانية^(٨٦).

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أن وفد بلده يرحب بتواصل مساهمة نيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبوصول فرق حفظ السلام من كينيا والهند تحت قيادة القوة. وأكد أن من المهم أن تنتشر القوة بكامل قوامها وفي أقرب وقت ممكن، وأن يضمن المجلس أن قائد القوة لديه أوضح توجيه ممكن وأنه يلقي الدعم والتأييد من مركز قيادته

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

وأمنهما الخاصين، يفضلان قطعاً أن يكونا في هذه المرحلة في فريتاون. وفيما يتصل بوصول قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بمواردها القوية إلى المناطق التي لم تخضع طوال المدة بأكملها سوى لسيطرة الثوار، قال المتكلم إن هناك حاجة إلى الحوار وللتوضيح من أجل تهيئة الظروف لبناء الثقة لدى جميع زعماء الثوار. وبما أن هؤلاء كانوا معزولين لشهور، بل لسنوات، بسبب القتال والريية، فإن الوصول المفاجئ لقوات أجنبية ذات عتاد جيد سيثير دون شك مخاوف وأسئلة. وشدد وكيل الأمين العام أيضاً على أنه من الضروري توضيح أن برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج يشمل كل الأطراف وليس جماعات الثوار وحدهم. وأكد مجدداً على ضرورة مواصلة الحوار وعلى أن يحتفظ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوجود معزز وقوي ومكفول. وفي رده على السؤال المتعلق بمناقشة تنظيم عمل لجنة توطيد السلام مع الأمم المتحدة، أشار وكيل الأمين العام إلى أن هذه اللجنة هي لجنة وطنية أنشئت بموجب الاتفاق وهي لا تدرج ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الأمر يعود إلى أبناء سيراليون بالأساس في تنظيم هذه اللجنة ومناقشتها^(٨٩).

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٠.

اتفاق لومي للسلام لا ينبغي توسيعه ليشمل الفئات المرتبطة بعد التوقيع على ذلك الاتفاق^(٨٨).

وفي الرد على أسئلة بعض الوفود، قال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ما يلي: فيما يتعلق بنشر القوات في الشمال، وهي تتألف من وحدتين (كينيا والهند)، يعود هذا النشر إلى حد ما إلى رغبة المنظمة والأمانة العامة في توضيح أن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا السياق جديد ونزيه، وفي إظهار عزمها على جعل عمل المنظمة قويا في هذا الخصوص. وقال أيضاً إن نشر تلك القوات يجري بطريقة محسوبة ومدروسة جيداً بغية ضمان الأمن لها. وفيما يتعلق بالشكوك التي تحوم حول تنفيذ الجبهة المتحدة الثورية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن وجود فودي سانكوه وجوني بول كورما في فريتاون ومشاركتها بنشاط في كل المفاوضات وإدلائها ببيانات هي أمور تجعل من الواضح أنه لو كان هناك إصرار متعمد من قبلها على عدم التنفيذ ما كانا، من أجل سلامتهما

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (غابون)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (كندا)؛ والصفحة ١١ (غامبيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (البحرين)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (ناميبيا)؛ والصفحة ١٦ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (الصين).